الفصل السابع

بين التوازن والتعاون الدولي ـ قيام نظام عالمي جديد

«إن لم يعترف النظام السلمي اللاحق بأن العالم أجمع يشكل جيرة واحدة وسمح للإنسانية جمعاء بخرق العدالة، فستبقى بذور حرب عالمية أخرى خطراً ماثلاً يهدد الإنسانية».

«فرانكلين ديلانو روزفلت»[217]

إذاً كيف يمكن أن يبدو النظام الكوني للعالم في القرن الحادي والعشرين؟ سيقوم على دعامتين بالدرجة الأولى: على قوة الدولة العظمى الوحيدة في العالم، والولايات المتحدة الأمريكية وعلى قوة شرعية نظام الأمم المتحدة. وتحت هذا المستوى سوف تزداد أهمية المنظمات القارية وشبه القارية إلى حد كبير، وبخاصة عندما تكون هناك حاجة إلى شرعية إضافية لاتخاذ إجراءات بالإكراه ضد دول معينة أو حشد قوة «حازمة» وستكون لهذه المنظمات الإقليمية علاوة على ذلك أهمية رئيسة لتطوير أنظمة أمن إقليمية متعاونة.

وإذا ما انطلقنا من جهة أخرى من العوامل الموضوعية والضغط الذي سوف تمارسه، أي من زيادة عدد السكان المستمرة والتوسيع الكمي والنوعي للسوق العالمية وتطور العلم والتكنولوجيا وبنى الاتصالات العالمية وأسواق

المال الدولية والضغوط الموضوعية لمنافسة الاقتصاد العالمي، فإن كل ذلك يدعم فكرة أن التداخل التكنولوجي والاقتصادي والسياسي المتبادل سوف يقوى خلال العقود القادمة، وأن هذا التطور سيؤثر بقوة على تكوين النظام العالمي باتجاه التعاون والاندماج وسوف يتوسع الاقتصاد العالمي ليشمل شعوباً كبيرة جداً. (وقد بدأت هذه العملية بالفعل في الوقت الحاضر) الأمر الذي سيسفر عن تحدٍ نوعي جديد بالنسبة لتوزيع المصادر الطبيعية المتوافرة في العالم والطاقة. وهذه الحقيقة وحدها سوف تشكل عبئاً على النظام البيئي (أي الأرض) بصورة غير مسبوقة.

ويمكن التوصل إلى تقدير إجمالي سلبي متناقض عندما نأخذ في الحسبان الضغط الاجتماعي المتنامي بسبب توزيع الدخل والفرص على المستوى العالمي. عندها يمكن أن تستمر كل هذه العوامل ـ برغم جميع الضغوط من أجل مزيد من الاندماج العالمي للاقتصاد ـ عن العكس تماماً، أي إلى صراع عالمي على التوزيع، لن يؤدي إلى علاقات مستقرة أو سلمية في السياسة الدولية.

وإذا ما اتبعنا هذا الخيار الثاني القريب منا بدا لنا وصف النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين شبيهاً بنظام وستفاليا القديم بطابعه التنافسي متعدد المحاور وفكرته حول التوازن. لكن بالطبع سوف نكون هنا قد تجاهلنا شيئاً مهماً. فلهذا النظام في ظل الظروف السائدة في عالم الدول حالياً، عجز كبير، ألا وهو فقدان الوظيفة المركزية لنظام التوازن القديم، وهو الحرب بوصفها وسيلة للدفاع ضد مطامح السيطرة وتسوية التنافس بين الدول ذات السيادة. ففي ظل النظام الدولي الحالي هناك

خيار الحرب فقط على المستويين الأوسط والأدنى، ولم يعد موجوداً على المستوى الأعلى، حيث تتجمع القوة العظمى الوحيدة في العالم. الولايات المتحدة والقوى النووية الأخرى وأهم اللاعبين الدوليين في العالم الأول.

طبعاً كانت هذه الحقيقة ماثلة أيضاً قبلاً في أثناء الحرب الباردة في القرن الماضي. ولذلك كان هناك نزاع بين الشرق والغرب تجلى في حرب «باردة» بين القوى العظمى القديمة وتلك المتشكلة حالياً محدودة جداً؛ لأنه بسبب العولمة، أي، اتخاذ نمط الاستهلاك والاقتصاد الغربي، مثل هذا التطور الذي لا يساعد على الاندماج لن يسفر إلا عن خاسرين ودون وجود رابحين.

إن العولمة ليست مصادفة تاريخية، بل ضرورة موضوعية ونتيجة للتطور التكنولوجي للاقتصاد العالمي. لكن من البدهي ألا شيء في العالم يدوم إلى الأبد. ومن أجل التاريخ يوجد حتى الآن ما لا يقل عن خيارين. ولذلك يمكن أن تحدث أزمات حادة وانتكاسات في كل وقت. فلم يستطع مثلاً تفتت (عدم تكامل) الاقتصاد العالمي الذي حصل بنشوب الحرب العالمية الأولى أن يزول اقتصادياً إلا في سبعينيات القرن الماضي. ولكن من المؤكد أيضاً أن التكاليف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتطور تراجعي مشابه سوف تكون أكثر دراماتيكية بكثير بعد مئة عام[218].

إلا أن هذا الخيار أيضاً يجب عدم استبعاده، إذ يبقى خياراً واقعياً من خيارات المستقبل[219]. ولذلك يجب ألا تنسى أبداً التجارب السابقة «بانهيار النظام الدولي» في أواخر عشرينيات القرن الماضي وثلاثينياته: آنذاك لم يستطع «نظام توازن القوى أن يضمن السلام في اللحظة التي

فشل فيها الاقتصاد العالمي الذي قام عليه هذا النظام. وهذا ما فسّرته فجائية الانهيار وسرعة زواله الذي لا يمكن تصوره»[220].

في أثناء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة لم يكن هناك قاعدة اقتصادية عالمية مشتركة. بل على العكس تماماً كان هناك نظامان متوازيان ومختلفان كلياً عن بعضهما. غرب وشرق، رأسمالية واشتراكية، اقتصاد سوق واقتصاد موجّه. كان العالم آنذاك مقسماً إلى قسمين، سواء سياسياً أم اقتصادياً أم اجتماعياً إلى نموذجين اقتصاديين ـ اجتماعيين. ولا شيء من هذا يبدو الآن في القرن الحادي والعشرين. وطبعاً لا يعني ذلك أن صعود قوى عالمية قادمة مثل الصين والهند واندماجهما في النظام العالمي سيسير حتماً دون أزمات. والوصول إلى هذا الاندماج دون حدوث صراعات يظل لذلك واحدة من مهام التكوين البارعة في هذا القرن.

هنا بالضبط يركز أنظار تحول نموذج التوازن الأوروبي القديم إلى النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، إذ يستخلصون النقاط المشتركة مع أوروبا ما قبل عام 1914. أيضاً لم يكن هناك عداء أيديولوجي أو خيار أنظمة بين القوى الأوروبية، بل مجرد تنافس بين القوى. ولقد حاولت الإمبراطورية الألمانية في ظل فلهيلم الثاني أن تجد لنفسها «مكاناً تحت الشمس» في مواجهة القوى الأوروبية العظمى القديمة. وخلف ذلك ظهر طموح ألماني نحو السيطرة رد عليه النظام الفستفالي بتشكيل تحالف مناهض للسيطرة. لم تكن أوروبا تعرف قبل عام 1914 الفروق بين الأنظمة، بل كانت هناك مغريات نحو السيطرة ومخاوف مناهضة للسيطرة التي كانت مجتمعة كافية لتكون أسباباً للحروب. آنذاك بالضبط

كان أيضاً التنافس الاقتصادي العالمي للقوى الأوروبية في عصر الإمبريالية عاملاً سياسياً لا يستهان به من عوامل عدم الاستقرار. وكانت النتيجة معروفة، وهي اندلاع الحرب العالمية الأولى وبداية التدمير الذاتي لعالم أوروبا البورجوازي.

لندع ضرورة النمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين، فإن ضمانته السياسية من خلال سياسة مواجهة سوف تحد من وصول أهم اللاعبين الدوليين إلى الأسواق والموارد الطبيعية وسيكون لها أثر غير منتج على الإطلاق. فمن خلال الأسواق العالمية المفتوحة فقط يمكن الحفاظ على مستوى نمو يسمح باندماج الدول الآخذة بالنمو ودول أخرى ومناطق لم تصبح بعد شريكة في الاقتصاد العالمي. وبالعولمة التي تنتشر باطراد يتعلق إلى حد كبير أمن العالم الغربي. بل إن مستقبل النموذج الاقتصادي ـ الاجتماعي الغربي سوف يتحدد من خلال ذلك.

لهذا فإن المصالح السياسية للغرب سوف تتحدد من خلال هذه الحقيقة الأساسية للعولمة. لكن إذا ما كان الأمر خلاف ذلك، وحدث ـ كما جرى لأوروبا قبل عام 1914 ـ تطور مواجهة وتفتت، فإن الغرب في القرن الحادي والعشرين سوف يمسّ بالسوء إلى أبعد الحدود، ليس فقط اقتصادياً واجتماعياً، بل أيضاً أمنياً بالدرجة الأولى. إذاً فالأهم، وبناء على إمكانية حدوث مثل هذا التطور السلبي، هو إتمام عملية توحيد أوروبا وتعزيز قيام تعاون أطلسي جديد.

من الصعب أن نتصور تحت ظروف القبول العقلاني أنه في منتصف هذا القرن مثلاً سيكون هناك اقتصاد دولي معولم بمشاركة غالبية الإنسانية، من جهة، ومن جهة أخرى أن هناك حرباً باردة أخرى ستبدأ

مثلاً بين القوة العالمية الجديدة التي هي الصين والقوة العالمية القديمة، أي الولايات المتحدة سوف تحدد النظام الدولي. لكن البنية التحتية الاقتصادية ـ التكنولوجية والبنية الفوقية السياسية لا تتفقان في هذا الافتراض المستقبلي أبداً. إلا أنه، وبحق، يمكن أن نتساءل: لماذا لا يحدث تطور على غرار ما حدث في أوروبا قبل عام 1914 على المستوى العالمي في القرن الحادي والعشرين؟ أصلاً لا يمكن استبعاد خيار له أسبابه المنطقية إلى حد ما بالنسبة للتطور السياسي في المستقبل. ولكن مجرد الاختلاف في تكنولوجية السلاح، أي وجود أسلحة نووية يحدد قبول الخيارات بشكل جديد كلياً. تضاف إلى ذلك الاختلافات في الارتباط المتبادل سواء فيما يخص الاقتصاد وبالموارد الطبيعية المتوافرة وبالنتائج على البيئة، أم على الأمن الإقليمي والدولي. فكيف إذاً ستكون الحرب الباردة القادمة في القرن الحادي والعشرين إذا ما قامت؟

إن الأبطال المحتملين في مثل هذه المواجهة يمكن أن يكونوا من وجهة النظر الحالية فقط الولايات المتحدة والصين، ومن ثم مرة أخرى يعني ذلك وضع قوة برية مقابل قوة بحرية. وهنا يبقى المرد أسير التقليد الأوروبي. ولكن ماذا يمكن أن يكون موضوع هذا الصراع؟ هل هو دور الصين بوصفها قوة عالمية صاعدة؟

فالصين بعدد سكانها الذي يزيد عن المليار وبتصنيعها الناجح والمتصاعد وتحديثها الشامل سوف تحصل على هذا الوضع من تلقاء نفسها. وحدها قوة الطلب الاقتصادية التي هي في طور التأسيس وقوة التصدير والسوق الداخلية الهائلة للاقتصاديات الصاعدة سوف تتحول إلى قوة سياسية وتجر وراءها نتائج بعيدة الأثر. في الوقت الحاضر تشكل

الولايات المتحدة الأمريكية أهم سوق تصدير بالنسبة للصين، وبالعكس فإن الصين ـ بعد اليابان ـ هي أهم الدول الدائنة للولايات المتحدة، وسوف تحل في مستقبل ليس ببعيد محل اليابان في الموقع الأول. بالإضافة إلى مواجهة لاحقة من أجل السيطرة بين القوتين العالميتين الصاعدة والقديمة تشكل أيضاً قضية تايوان قوة توسعية لا يستهان بها، وليس فقط من الناحية السياسية، بل أيضاً بالنسبة للاقتصاد العالمي. وبالنسبة لجميع المشاركين يتعلق الأمر بمسألة أساسية حازمة وهي الحفاظ على وحدة الأراضي مقابل الديموقراطية. وطالما أن أطراف النزاع يتصرفون بعقلانية، يمكن تطويق النزاع، بل وحتى حله يوماً ما. إن خطر التوسع يقوم على سياسة تعتمد بالدرجة الأولى على المكانة الدولية وليس على العقل البراغماتي، ومع ذلك يجب عدم استبعاد نشوء مواجهة مستقبلية من أجل السيطرة، ولكن ذلك سوف يكون مرتبطاً إلى حد كبير بتشكيل النظام السياسي العالمي في المستقبل. لذلك فإن واحدة من المسائل الحاسمة بخصوص مستقبل الأمن الدولي هي: كيف ستنسجم القوى العالمية الصاعدة في القرن الحادي والعشرين دون حدوث صراع ـ قدر الإمكان ـ مع مصالحها وطموحاتها في النظام العالمي للدول دون أن يسفر ذلك عن هزات أو حتى موجات من الصدمات.

فإذا ما حدث هذا التطور في المستقبل في نظام توازن دولي بآليته التنافسية الملازمة له، فإنه من المحتمل أن ينتهي في الواقع إلى تنبؤ سلبي. ولذلك بالضبط فإن التحدي الأساسي الذي يتطلب الصياغة السياسية هو مسألة شكل وطبيعة النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين. الخيار هنا هل هو العودة إلى النظام الفستفالي القديم أو التقدم إلى الأمام،

إلى نظام دولي للتعاون؟ هذا الخيار بالضبط يكمن أيضاً بالدرجة الأولى خلف السؤال عن مستقبل الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، لأنها تجسد منذ تأسيسها الطموح (والواقع أيضاً لكن بحدود ضيقة جداً) نحو نظام عالمي يقوم على الأمن الجماعي، ولا ننسى هنا أن فكرة نظام سلمي عالمي يقوم على نظام آمن جماعي كانت الجواب الأمريكي على التدمير الذاتي لنظام التوازن الأوروبي في الحربين العالميتين اللتين قامتا في القرن العشرين. وستكون مأساة فيما لو أن العالم في القرن الواحد والعشرين سيضطر لإعادة هذه التجربة المروعة مرة أخرى دون أن يكون مستعداً مسبقاً لاستخلاص النتائج الصحيحة منها.

إن الأمم المتحدة حسب طبيعتها هي أصلاً أمر مستحيل في عالم دول تتحكم فيها قوى عظمى وأعظم. وبعبارة أدق تشكل الأمم المتحدة نقيض ذلك[221]، لأنها تحاول بالسعي نحو نظام عالمي للأمن الجماعي أن تدجّن فوضى النظام العالمي الملازمة وأن تطوق الحرب بشكل فعال حسب الإمكانية كوسيلة للسياسة وأن تجعله يقتصر على حالات قليلة جداً يتطلبها شرعية القانون الدولي من خلال الأمم المتحدة ـ مجلس الأمن التابع لها. إنها تنبثق من تجربة حربين عالميتين ومن سياسة خارجية للولايات المتحدة[222] مسترشدة بإقامة السلام العالمي، في ظل رئيسيها العظيمين وودرو ولسون Woodrow Wilson وفرانكلين روزفيلت[223].

لكن حرباً باردة اندلعت عقب تأسيس الأمم المتحدة ببضع سنوات بين القوى العظمى. وقد أعاقت المواجهة العالمية بين القوى العظمى وتحالفاتها، وعلى مدى عقود عديدة، الأمم المتحدة في تنفيذ مهامها الأساسية، كنظام عالمي للأمن الجماعي.

ومع نهاية المواجهة بين المعسكرين استعاد هذا المرتكز العالمي مرتكزات السياسة الأمنية ومن ثم استعادت الأمم المتحدة أهميتها الأصلية شيئاً فشيئاً.

ويشير روبرت كوبر بدوره، وبحق، إلى ذلك بقوله: «تعيد نهاية الحرب الباردة العالم إلى عام 1945، بينما مؤسسات قامت بسبب ـ أو أمام خلفية ـ الحرب الباردة، مثل حلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي، تبدو الآن وكأنها تحتاج إلى تجديد جذري.

كانت الأمم المتحدة مؤسسة تعود إلى ما قبل الحرب الباردة، لذلك سوف يكون بوسعها أن تكون مؤسسة فاعلة في مدة ما بعدها. وكان يجب أن يثبت ذلك صحته إلى درجة معينة. إن الأمم المتحدة هي أكثر فاعلية اليوم مما كانت عليه في أثناء الحرب الباردة، لكن الأمم المتحدة أكثر نشاطاً في مجال الحفاظ على السلم والعمل الإنساني أكثر من كونها منظمة للأمن الجماعي»[224].

من جهة أخرى يتبع كوبر في تحليله للأمم المتحدة الاصطلاح الكلاسيكي للأمن الذي يعتمدعلى التوازن وعلى قوة السيطرة الساحقة. ثم يصل إلى نتيجة أن نظام أمن جماعي كهذا سبق أن وقف كفكرة (سواء خلف عصبة الأمم أم الأمم المتحدة والتي سوف يجبر فيها المجتمع الدولي دولة اخترقت النظم والقوانين على الانصياع للقانون الدولي).

لم تطبق حتى الآن أبداً، لا في أزمة الحبشة خلال الثلاثينيات ولا الآن. وفي الحقيقة يمكن للأمن الجماعي الآن أيضاً أن يتحقق من خلال الربط بين فكرتين قديمتين هما الاستقرار من خلال التوازن والاستقرار من خلال السيطرة[225].

ويمكن أن يقال الآن: إننا ببساطة نتطلب من نظام الأمم المتحدة فوق طاقته إذا ما طالبنا من المنظمة الدولية ضمان الأمن الكلاسيكي من خلال استخدام الوسائل العسكرية، التي ليست بحوزتها ولن تكون مستقبلاً في حوزتها. لأن هذه الوسائل تبقى مركزة عند أقوى الدول وتحالفاتها. والسؤال المثير هو: ما مدى حاجة مصالح هذه الدول في القرن الحادي والعشرين المتزايدة للشرعية من خلال الأمم المتحدة، وإلى أي مدى يمكن لتعريف موسع ومتحول وتعاوني للأمن ألا يؤدي إلى تشابك بين المصلحة القومية لهذه القوى الكبرى مع نظام الأمم المتحدة؟

لقد تغير العالم بين عامي 1945 و2005 تغييراً دراماتيكياً وازدادت الارتباطات المتبادلة بين الأقوياء والضعفاء ازدياداً كبيراً.

لم يعد تعريف الأمن فقط من خلال القدرة الإستراتيجية والقوة العسكرية تعريفاً كافياً، وهنا بالضبط تبدأ مهمات الأمم المتحدة والنظام الأمني الجماعي في القرن الحادي والعشرين. بوصف الأمم المتحدة ليست منظمة تعود إلى ما قبل الخرب الباردة، فإنها تتطلب وبإلحاح تجديدها؛ حتى نتمكن من التعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين.

يجب عقب مرحلة زوال الاستعمار وبعد انتهاء الصراع بين الشرق والغرب وبالدخول في عصر العولمة حدوث تكيّف أساسي للمنظمة الدولية مع الوقت الحاضر وتحدياته النوعية، خاصة أن المفهوم الكلاسيكي للسيادة عقب التجارب المرعبة في رواندا وكوسوفو قد خضع للضغط بشكل متزايد، حتى أيضاً من جهة الحقوق الفردية مقابل العنف والوحشية داخل الدولة المعنية الذي يصل إلى درجة الإبادة الجماعية[226].

إن قوة الأمم المتحدة لا تكمن في القوة «الصلبة»، التي لا تمتلكها أصلاً بل في القوى «اللينة» للشرعية[227].

وإذا ما فكرنا بأنماط القوة تكون الأمم المتحدة أضعف من أي قوة متوسطة، لكن قدرتها على إضفاء الشرعية على القرارات في السياسة الدولية لا يمكن لأي دولة أخرى (ولو كانت دولة قوية) أو تحالف دولي أو منظمة متعددة الأطراف، أن تحل محلها.

إن الفرق بين ممارسة السلطة الشرعية وعدم ممارستها أو ممارستها بشكل غير كافٍ هو أن الناس تتبع طوعاً قراراً مشرعاً، وما عدا ذلك يجب إجبارهم وبتكاليف باهظة، بشرية وأخلاقية وسياسية واقتصادية، على سلوك معين.

إن الشرعنة Legitimation تقوم على الموافقة، والموافقة تقوم على التمثيل والمشاركة. وقدرة الأمم المتحدة على الشرعنة تقوم على حق وضع القانون الدولي من جهة، وعلى الالتزام الذاتي للمنظمة بالقانون الدولي ونظم عملها من جهة ثانية.

ونظم العمل هذه تقوم بدورها على التمثيل وموافقة الدول في مؤسسات اتخاذ القرارات وعلى قبول الميثاق ونظم عملها من قبل جميع الدول الأعضاء.

الأمم المتحدة هي منظمة عالمية للدول تقوم على ميثاق يحاول أن يُلزم هذه الدول ذات السيادة بالقانون الدولي كمرجع أعلى. وهي مصممة كمنظمة لمنع الحرب في العالم المقسم إلى دول من خلال نظام عالمي للأمن الجماعي، وهذا يهدف بالنتيجة إلى نقل Jus Bellum (بالإضافة

إلى حق الدفاع عن النفس حسب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة) إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وهذا المجلس تسيطر عليه الدول التي تتمتع بحق النقض (الفيتو)، يطبق القانون الدولي ويمتلك، كهيئة وحيدة، الحق الشرعي في التدخل بالقوة في سيادة الدول، ويشرّع بالأغلبية ـ خارج نطاق حق الدول في الدفاع عن النفس ـ الحروب والتدخل العسكري لفرض السلام أو الحفاظ عليه. والأمم المتحدة هي أيضاً المنظمة التي تهتم على النطاق الدولي بحقوق الإنسان والاعتناء بأمر اللاجئين، وتحاول أن تجمع بين أجزاء العالم الغنية والفقيرة معاً، وتهتم بالقضايا الاجتماعية والبيئية على المستوى العالمي وتنظيم تقديم المساعدة في حالة وقوع الكوارث الطبيعية أو غير الطبيعية، أو على الأقل هكذا يجب أن تكون الأمم المتحدة حسب مبادئها وأهدافها.

يمكن وصف حقيقة المنظمة الدولية، بعد مضي ستين عاماً على إنشائها، بطريقة مختلفة كلياً: فالمنظمة لم تستطع تحقيق الأمن الجماعي إلا بصورة قاصرة كلياً. وعصفت بها الفضائح الكبرى وتعاني من العجز البيروقراطي والتراكيب الجامدة. فكثير من المؤسسات المهمة التابعة لها لا تمارس عملها إلا بشكل قاصر، ومجلس الأمن يجسد عالم عام 1945 والمجلس الاجتماعي والاقتصادي يعيش في الظل ولجنة حقوق الإنسان تسيطر عليها غالباً دول هي نفسها متهمة بارتكاب أفضح الخروق لحقوق الإنسان. وهناك شكاوى شائنة لجنود الخوذة الزرقاء الذين يقومون بمهام حفظ السلام. الفساد وسوء الإدارة، عجز تام وسرقات مالية تضاف إلى هذه الشكاوى. لذلك فإن مستقبل الأمم المتحدة وشرعية وحسن أداء مبادئها أصبحت موضع شك أوساط المحافظين الجدد؛ لأن منظمة يحوز

الدكتاتوريون وخارقو حقوق الإنسان وأعداء الديموقراطية على الأغلبية في الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان لا يمكن أن تقوم بعملها الأساسي، أي إقامة عالم أفضل ينعم بالسلام والعدل.

وجهتا النظر المتقاربتان حول الأمم المتحدة ليستا خاطئتين إلا من حيث أحادية النظرة، لأن كليهما تعبران عن حقيقة هذه المنظمة الدولية. فأزمة العراق مثلاً[228] كانت الدافع لمبادرة إصلاح قدمها الأمين العام كوفي أنان، وهذه الأزمة كشفت أيضاً الحقيقة المزدوجة والموصوفة أعلاه للأمم المتحدة. فمن ناحية ثبت أن لا غنى عن الأمم المتحدة، ومن ناحية أخرى أظهرت هذه الأزمة أيضاً كم هي في حقيقة الأمر ضعيفة وبحاجة إلى إصلاح يشمل كل نظامها[229].

كما أنه ليس عجيباً أن منظمة قوامها 191 دولة عضواً، منها خمس قوى عظمى تتمتع بحق الفيتو تقوم باتخاذ قراراتها بتثاقل. فالبيروقراطية والأسلوب المعقد لاتخاذ القرارات من قبل مثل هذه المنظمة الدولية هي دوماً غالباً شيء أكثر تعقيداً بالضرورة وأبطأ وأقل قدرة عنه فيما لو كان الأمر يتعلق بقرارات وطنية أو قرار حكومات. فالمنظمة كلها متعلقة بتسويات ضرورية وفي الوقت نفسه معقدة بين الدول التي تملك حق الفيتو والمجموعات الإقليمية والدول الأعضاء، لذلك ـ وصدقاً ـ لا يمكن للمرء أن يلوم منظمة الأمم المتحدة بما يشكل مصدر قوتها من جهة أخرى، أي كونها على مستوى العالم.

إن التناقض بين عدم إمكانية التخلي عن الأمم المتحدة من جهة، وضعفها السياسي والبيروقراطي ـ التنظيمي من جهة أخرى يجعل الآن

وبعد مضي ستين عاماً على قيامها الحاجة الكبرى إلى إصلاحها أمراً في غاية الوضوح.

يجب أن يكون هناك إصلاح بعيد تجديد سياسات المنظمة وأسلوب عملها ومؤسساتها ويقوي بالدرجة الأولى قدرتها على الشرعنة، إذا ما أرادت أن تحسن القيام بأهم مهامها السياسية في زمن العولمة، إلا وهي الحفاظ على السلم الدولي. وتحت عنوان «أمم متحدة أكثر فاعلية في القرن العشرين» لخصت مجموعة عمل رفيعة المستوى في تقريرها إلى الأمين العام جوهر ضرورات الإصلاح وهي الإصلاحات المؤسساتية بالقول: «لم تكن الأمم المتحدة حسب رغبة مؤسسيها أبداً تصوراً مثالياً. فقد أرادوا تأسيس نظام أمن جماعي فعال [.....]. لقد ركزنا في مجمل عمل المجموعة رفيعة المستوى حول التهديدات والتحديات والتحول على مواطن ضعف مؤسساتية.

لذلك يجب وبإلحاح إزالة المشكلات الآتية:

لقد فقدت الجمعية العامة الحيوية. فغالباً ما لا توفق في التعامل الفاعل والمركّز في أكثر المسائل إلحاحاً. وعلى مجلس الأمن أن يتصرف بفاعلية أكبر في المستقبل. ولكي يكون ذلك يجب على أولئك المسهمين الأساسيين مالياً وعسكرياً وفي المجال الدبلوماسي في الأمم المتحدة أن يزيدوا من مشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات، وأولئك الذين يشاركون في عملية اتخاذ القرارات عليهم أن يزيدوا من إسهامهم في الأمم المتحدة. إن مجلس الأمن يحتاج إلى أن يكون أكثر مصداقية وشرعنة وأكثر تمثيلاً؛ حتى يستطيع تحقيق جميع المتطلبات التي نضعها على عاتقه.

هناك فجوة مؤسساتية كبيرة عند التعامل مع مشكلات دول تحمل أعباء كبرى ودول خرجت من صراع. هذه الدول تعاني غالباً من عجز في الاكتراث والمشاركة والموارد الطبيعية. إن مجلس الأمن لم يستنفد كلياً المزايا القوية للتعاون مع منظمات إقليمية وشبه إقليمية. فالأمر يتطلب تسويات مؤسساتية جديدة من أجل التعامل مع التهديدات الاقتصادية والاجتماعية للأمن الدولي.

وتعاني منظمة حقوق الإنسان من عجز في الشرعنة بشكل يجعل سمعة الأمم المتحدة ككل، في مجال الشك. إن الأمانة العامة تحتاج إلى حرفية أعلى وإلى تنظيم جديد؛ لكي تصبح في وضع يمكنها من الأداء الأقوى»[230].

وعلاوة على ذلك يقوم التقرير مقترحات من أجل «إجماع أمني جديد» والأمن الجماعي وتحدي الوقاية، وأخيراً للأمن الجماعي واستخدام العنف.

إذاً ستكون منظومة الدول في القرن الحادي والعشرين قائمة، وعلى المدى الطويل، على دعامتين: القوة العظمى للولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة. والعلاقات بين هذين اللاعبين مثقلة بالمشكلات؛ لأن الولايات المتحدة في دورها كقوة عالمية عظمى وكعامل دولي حاسم لحفظ النظام كثيراً ما تشعر بأن الأمم المتحدة تكبحها أو حتى تعيق عملها.

وهنا، فإن الولايات المتحدة بالتحديد كقوة عظمى هي الدولة الأكثر ارتباطاً بقوة الشرعنة المتاحة للأمم المتحدة؛ لأن الولايات المتحدة نتيجة قدرتها على إظهار القوة العالمية مطلوب منها التصرف أكثر من غيرها. وهي تفعل ذلك سواء بناء على مصلحتها القومية أم على مصلحة

الأمن العالمي[231]. لكن هذا الدور المزدوج للولايات المتحدة كدولة قومية وكضامن عالمي للنظام له مصلحة قومية وعالمية (أو إقليمية) يسفر عن مشكلة في الشرعية، يمكن للولايات المتحدة أن تحلها من خلال التوازي مع أمم متحدة جرت عليها إصلاحات. من هذه الناحية فإن الولايات المتحدة معنية أكثر من أي بلد آخر في تجديد المنظمة الدولية. إن نظام الأمم المتحدة يحتاج إلى القوة العالمية للولايات المتحدة وبالعكس، لذلك فإن المواجهة المستمرة موجهة ضد مصلحة الجهتين.

تاريخياً يمكن اعتبار أن الأمم المتحدة وفكرة الأمن الجماعي الذي تجاوزه نظام التوازن الأوروبي هما أولاً وآخراً طفلان لأمريكا، ولتقاليدها السياسية مثاليتها في الحرية وتفاؤلها الليبرالي وإيمانها بالحق[232].

من قبيل المصادفة، فإن ميثاق الأمم المتحدة يبدأ بالعبارة الأولى التي يبدأ بها الدستور الأمريكي «نحن شعوب الأمم المتحدة......»[233]. ولذلك فالأهم، وفي مصلحة الأمم المتحدة والولايات المتحدة وكذلك أيضاً أوروبا وكل المجتمع الدولي هو استغلال إصلاح الأمم المتحدة لتجاوز المواجهة الدائمة بين القوة العالمية العظمى والمنظمة الدولية (الأمم المتحدة).

يبقى سؤالان آخران مهمان يجب على النقاش الخاص بإصلاح الأمم المتحدة ألا يتكئ عليهما. الأول هو كيف ستتعامل المنظمة الدولية مع حقيقة أن عدداً غير قليل من الدول الأعضاء يتناقض بشكل أو بآخر في قرارة مفهومه وفي سياسته مع ميثاق الأمم المتحدة ومختلف الاتفاقيات ومع القانون الدولي وحقوق الإنسان. والثاني هو: ماذا ستكون النتيجة عندما يثبت أن نظام الأمم المتحدة لن يكون ـ مرة أخرى ـ غير قادر على التصرف

حيال تحدٍ خطير أو تهديد بالإبادة الجماعية، سببه مصالح قومية لبلدان مهمة سوف تقف في طريق إعداد القرار المناسب؟ ألا يكمن هنا مصدر لنزع الشرعية ومن ثم إضعاف الأمم المتحدة؟ إن الجواب عن السؤال الثاني يجب أن يكون: «نعم» بكل وضوح. فعندما حوصر مجلس الأمن في أثناء أزمة كوسوفو، ومن ثم أصبح غير قادر على الفعل، تدخل حل الناتو مع ذلك عسكرياً، أولاً لأنه قد استنفدت كل الخطوات الدبلوماسية ولم يعد بالإمكان الحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية كبيرة إلا بالوسائل العسكرية.

ثانياً: لأن مجمل المجتمع في البلدان الأوروبية تقريباً وحلف الناتو والاتحاد الأوروبي وافقوا على التدخل العسكري في الدول الأوروبية تقريباً، بسبب إخفاق مجلس الأمن، وبناء على إجماع إقليمي. إذاً يمكن لإجماع إقليمي أن يكون بديلاً لمجلس أمن عاجز، دون التشكيك بالمبدأ الأساسي بسبب ذلك. وعلى الشاكلة نفسها يكون التعامل مع السؤال الأول. إن «الحلف التاريخي» الذي اقترحه كوفي أنان بين الدول الغنية والدول الفقيرة يمكن أن يقدم أداة رائعة لتحسين ما يسمى بـ «أسلوب الحكم» في العديد من دول الجنوب إذا ما التزمت دول الشمال الغنية حقاً بنصيبها من الواجبات.

كان يمكن لاقتراح كوفي أنان أن يزيد من عدد الديموقراطيات ودول القانون في الأمم المتحدة بشكل كبير. بالحقيقة لا يقترح كوفي أنان شيئاً أقل من تطبيق خطة مارشال على المستوى العالمي في ظل ظروف القرن الحادي والعشرين. لكن ذلك يتعلق أيضاً بالمقياس الذي ينظر منه ساسة دول العالم في الوقت الحاضر. ويبقى السؤال الذي ينتظر الجواب هو فيما إذا كانوا سينصفون هذا النموذج «للجيل العظيم» أم لا؟

حتى ولو أن مسألة الإصلاح المؤسساتي للأمم المتحدة، وهي قبل كل شيء توسيع مجلس الأمن ليضم المزيد من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، تحتل مركز الصدارة، إلا أن مرتكز الإصلاح مبني بالدرجة الأولى على قرار سياسي مركزي له أهمية بالغة على البنية السياسية للعولمة في القرن الحادي والعشرين، أي على توازن عالمي للمصالح بين الفقير والغني: «إنه لمن الجدارة أن نستعيد في الذاكرة شروط هذا الحلف التاريخي. كل دولة نامية تتحمل المسؤولية الرئيسة عن تطويرها الذاتي، بحيث تقوي قيادة الحكومة وتكافح الفساد وتقوم بتطبيق السياسات المطلوبة والاستثمارات لدعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص واستثمار المصادر الطبيعية المتوافرة الاستثمار الأمثل لتمويل إستراتيجيات التطوير الوطني.

إن الدول المتطورة توافق بدورها بأن الدول النامية التي تقرر إستراتيجيات تطوير شفافة وموثوقة ومحسوبة، سوف تتلقى كل الدعم المطلوب على شكل مساعدات تنمية ضخمة ونظام تجاري يسترشد بنظام تطوير متصاعد، وكذلك بالإعفاء من الديون. كل ذلك كان وعداً، لكن لم يتم التقيد به»(234).

للإيضاح السياسي والقانوني لشرعنة استخدام القوة والروح العسكري وتحديد مفهوم ملزم وإستراتيجية من أجل مكافحة الإرهاب ومنع فعّال للمضاربة بأسلحة التدمير الشامل أهمية كبيرة بالتأكيد. ويتعلق الأمر في هذا «الحلف التاريخي» بين الدول الغنية والدول الفقيرة بواحدة من مسائل المستقبل الأساسية والحاسمة: الأمن من خلال التعاون، والأمن من خلال المشاركة والأمن من خلال التحول ومن خلال التحديث والدمقرطة الشاملين. هذا هو نص المقولة الأمنية التي تقوم على جهود إصلاح الأمم المتحدة.

لم تعد المسألة هي فيما إذا كان هذا الإصلاح سيأتي، لأن أمماً متحدة متجددة وقوية أصبحت أمراً لا يمكن التخلي عنه من أجل السلام العالمي، بل مجرد متى سيأتي هذا الإصلاح.

وهذا أمر مختلف كلياً عن مسألة ليست بذات أهمية، لأنه سيقرر بذلك فيما إذا كان المجتمع الدولي وأهم اللاعبين فيه والمجموعات الإقليمية، الآن، ومن نظرة عقلانية، سوف يدفعون مسيرة هذا الإصلاح إلى الأمام، أو إن كان هذا الإصلاح لن يأتي إلا بعد تجارب أخرى مريرة وأزمات وصراعات[235].

إن تحديات النظام الدولي الجديد في عالم متعولم يمكن، على الأقل خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، أن نحددها منذ الآن: إنها:

أولاً: الحرب على الشمولية (التوتاليتارية) الجديدة بهيئة الإرهاب الجهادي.

ثانياً: حل الصراعات الإقليمية ذات الخطورة الشديدة.

ثالثاً: إعادة بناء الدول المنهارة أو حتى المناطق المنهارة كلياً التي يمكن أن تتطور إلى مراتع خصبة للإرهاب الجديد.

رابعاً: الحيلولة دون الانتشار الأوسع لأسلحة الدمار الشامل إلى بلدان أخرى وبخاصة وصولها إلى أيدي المجموعات الإرهابية. وهذا يعني أيضاً خطوات أخرى فعالة على طريق نزع السلاح فيما يتعلق بقدرة السلاح النووي الحالية ووجود هيئة رقابة دولية فعالة.

خامساً: الاندماج السلمي للقوى العظمى الصاعدة في النظام الدولي عن طريق الأنظمة الإقليمية والدولية للأمن الجماعي.

سادساً: التشكيل السياسي والاجتماعي للعولمة وفقاً لمبادئ الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي والمشاركة والتضامن. والتوازن لتسوية بين الأغنياء والفقراء، والتطور والتخلف.

سابعاً: إن أكبر تحدٍ مفترض في عصر العولمة هو انتقال النموذج الاقتصادي ـ الاستهلاكي والاجتماعي الغربي من برنامج أقليات في المجتمع إلى برنامج للأكثرية دون أن يؤدي ذلك إلى تكليف البيئة أكثر من طاقتها في مجال استغلال الثروات الأرضية، ومن ثم إلى صدمات قوية في الاقتصاد العالمي، وأخيراً إلى خلخلة النظام الدولي.

في ظل الاقتصاد الدولي المندمج على مستوى العالم في القرن الحادي والعشرين لن تقتصر المشاركة، كما هي الحال حتى الآن، على مجرد عشرين في المئة من البشرية، بل سترتفع هذه النسبة إلى ستين، ستين بالمئة أو أكثر. وهذا مشروط بدخول شعوب هائلة الحجم في شرق وجنوب آسيا إلى السوق العالمية وأجزاء أخرى من أمريكا اللاتينية. ونرجو أيضاً أن يشمل ذلك العالم العربي ـ الإسلامي وأفريقيا. وهذا ما سيضع توزيع الموارد والطاقة، وكذلك أيضاً تهديد البيئة العالمية، ليس فقط في محور الاقتصاد العالمي، بل أيضاً في محور السياسة الدولية.

يجب هنا مواجهة هذه التحديات العالمية السبعة بإيجابية إذا ما أدى الممثلون الثلاثة بالدرجة الأولى أدوارهم، أي الولايات المتحدة والغرب والأمم المتحدة. هذا الطيف العريض للتحديات الجديدة والتهديدات والأخطار يُظهر أيضاً أن التعريف الكلاسيكي للأمن بين دول ذات سيادة

ـ قدرة إستراتيجية بالإضافة إلى قوة عسكرية ـ لن يكون كافياً لتحقيق الأمن في القرن الحادي والعشرين. يضاف إلى ذلك النمو السكاني العالمي المتزايد باستمرار، وما ينتج عن ذلك من اضطرار للتبعية المتبادلة عرضاً وعمقاً في الاقتصاد العالمي لعالم الغد وكذلك النظام البيئي الثابت والمحدود (بالنسبة للبعد الزمني السكاني).

هذه العوامل الثلاثة وحدها لن تسفر، في حالة جرت محاولات حل عن طريق المواجهة مدفوعة بمصالح السيطرة، إلا عن خاسرين، ومنها الاضطرار إلى توازن مصالح يقوم على التعاون، ومن ثم أيضاً أمن عالمي يقوم على التعاون (والسؤال هنا ما الذي سيأتي قبل الآخر؟). لذلك لا بد من توسيع مصطلح الأمن مستقبلاً من أجل مبادئ القيم الأساسية للديموقراطية الليبرالية، والتطوير والتحول والتعاون والشراكة والمشاركة. إن النظام الفستفالي القديم لن يستطيع أن يقدم إسهاماً مفيداً بالفعل من أجل حل التحدي الكبير في القرن الحادي والعشرين، لأن الإنسانية ونظامها الدولي قد دخلت بشكل نهائي وحاسم في عصر السياسة الداخلية العالمية.

ليس فقط كارثة تسونامي في المحيط الهندي، بل أيضاً التحدي الإرهابي والأخطار التي تنطلق من دول ومناطق منهارة من العالم، والتهديد الذي يواجه العالم من خلال أسلحة الدمار الشامل، والأمراض والأوبئة الجديدة والظروف المناخية الدولية وغيرها. كل هذه التهديدات والأخطار تبرهن، في بداية القرن الحادي والعشرين علىأن ليس هناك عولمة اقتصادية دون عولمة الأخطار والتهديدات.

إن مفهوم السيادة الكلاسيكي للدول يثبت بشكل متزايد في العصر الحاضر، حتى بالنسبة للدول العظمى بما فيها الولايات المتحدة أنه وهم، حيث إن الارتباطات العالمية القائمة حالياً تلغي هذا الاصطلاح في الواقع العملي السياسي والاقتصادي شيئاً فشيئاً.

فالأمن، الأمن الشامل لن يتحقق في القرن الحادي والعشرين إلا بالعمل معاً من خلال التعاون وليس بالمواجهة ضمن النظام الدولي. ويُلحظ من الآن أن هذه هي النوعية الجديدة للنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين. لكن المسألة الحاسمة تعود لتظهر من جديد، وهي: متى؟

بذلك نعود مرة أخرى إلى السؤال عن إمكانية التعلم من التاريخ. يمكن عل الأقل أن نحاول استخلاص العبر للمستقبل من الخطوط العريضة للقرن المنصرم. فنظام التوازن والعولمة الأولى حتى عام 1914 قد انهار تماماً في عصر الحروب العالمية والاستقلالية الاقتصادية التي رافقت ذلك. ومنذ فكرة وودرو نيلسون العظيمة حول نظام سلمي عالمي يتأرجح النظام الدولي بين التوازن والأمن القائم على التعاون. ولم يتحقق المجتمع الحر والاقتصاد والديموقراطية الليبرالية بشكل حقيقي في كل أنحاء العالم تقريباً إلا مع سقوط جدار برلين ونهاية الاتحاد السوفييتي. وإذا ما استمر نهج الخطوط العريضة للقرن العشرين فسيكون من الجيد جداً أن تحدث أيضاً في القرن الحادي والعشرين طرق ملتوية في مسار التاريخ مشابهة في دمويتها وضحاياها قبل أن يصل العالم في دوله الحالية إلى الحرية والديموقراطية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية والمجتمعات المفتوحة وإلى سياسة داخلية دولية ضمن نظام عالمي للدول.

وإذا ما نظرنا إلى القرن العشرين من وجهة نظر العلم من تاريخه لرأينا رسالة سيئة وأخرى جيدة. الرسالة السيئة هي أن هذا القرن لم يتطور إلا من خلال الكوارث الرهيبة والحروب والإبادة الجماعية والتهجير. أما الرسالة الجيدة فهي أنه في نهاية القرن قد تحققت الديموقراطية الليبرالية المبنية على الحرية والقانون كقوة تاريخية حاسمة.

لكن مما يخشى منه هو أن هذا النزاع سيبعث مجدداً في هذا القرن. ويبدو أن المرء لم يعد يشعر أن في العالم بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) وفي عصر العولمة تلك التهديدات (الحرب، والشمولية والأزمة الاقتصادية العالمية) على أنها تهديد حقيقي كما كان عليه الأمر خلال مراحل طويلة من القرن العشرين.

آنذاك وبعد عامي 1918 و1945 كانت هذه الحاجة إلى نظام سلمي عالمي لا تقاوم تقريباً، بحيث إن جيلاً شجاعاً وبعيد النظر من الساسة الأمريكيين بدأ بتطبيق رؤيته الجديدة حول نظام عالمي للأمن الجماعي بشكل عملي. لكن في الوقت نفسه ثبت أن عدم إيلاء التهديدات حق قدرتها وتحديد المهمة في الوقت الحاضر سيكون خطأً عديم النظر، لأن التجربة التاريخية لا تدل أبداً على أن القرن الحادي والعشرين لا يمكن أن يسير على خُطَا القرن الماضي «قرن التطرف»[236]. لكن على أي حال فإن شروط التطور الأكثر إيجابية هي أفضل بكثير منها في بداية القرن العشرين، شرط أن يكون لدى الغرب المتجدد ما يكفي من بعد النظر والحنكة السياسية لاستغلال هذه الشروط الأفضل من أجل التكوين السياسي للعولمة بشكل ناجح.

«وهكذا اليوم في هذا العام من الحرب، عام 1945، قد تعلمنا دروساً ـ بثمن مخيف ـ ويجب أن تستفيد منه. لقد تعلمنا أننا لا نستطيع العيش وحيدين في سلام؛ لأن رفاهيتنا مرتبطة بخير ورفاهية أمم أخرى نائية [....]. لقد تعلمنا أن نكون مواطني العالم وأعضاء في المجتمع الإنساني. لقد أدركنا الحقيقة البسيطة، كما قال إيمرسون بأن «السبيل الوحيد لتكسب صديقاً هو أن تكون أنت صديقاً»(237).

الهوامش

(1) دانييل بل: النظام العالمي الجديد، في SZ(زود دويتشه تسايتونغ) 23 ـ 1999/1/24، ص3.

(2) سلافوي تشيشك: أهلاً بكم في صحراء الواقع، فيننا 2004 صـ23.

أوصل فيلم «ماتريكس» للأخوين فاخوفسكي هذا المنطق إلى الذروة. فالحقيقة المادية التي نعيشها هي افتراضية، يولدها ويتحكم بها جهاز حاسوب عملاق، كلنا مرتبطون به. وعندما يدخل بطل الفيلم (لعب فيه كينو ريغز دور البطولة) إلى «الحقيقة الواقعية» يقف في مشهد موحش وسط حطام خلفته حرائق مدمرة، وهي عبارة عن بقايا مدينة شيكاغو عقب حرب عالمية. يستقبله قائد المقاومة «مورفيوس» بتحية ساخرة قائلاً: «أهلاً بكم في عالم الواقع». ألم يحدث شبيه ذلك في نيويورك في الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)؟

(3) توماس مان. عصري «Meine Zeit» (1950) في مقالات. الجزء السادس ـ فرانكفورت / ماين 1997 ص176.

(4) تيموثي غارتون آش: قرار أمريكا. هل بدأ الآن القرن الحادي والعشرون؟ في SZ 2001/9/14 صـ17.

(5) المصدر السابق.

(6) «أعقبت عصر الكوارث، من عام 1914 حتى الآثار التي نجمت عن الحرب العالمية الثانية، مدة امتدت ما بين 25 – 30 سنة من

النمو الاقتصادي غير العادي، ومن التحول الاجتماعي، ربما غيرت المجتمعات الإنسانية تغيراً جذرياً، الأمر الذي لم يحدث في أي مرحلة أخرى تماثلها من حيث الطول. وإذا ما استعرضنا الماضي يمكن النظر إلى هذه المرحلة كنوع من العصر الذهبي. وقد اعتُبرت كذلك مباشرة بعد نهايتها في بداية سبعينيات القرن العشرين. ففي القسم الأخير من ذلك القرن بدأت مرحلة جديدة من السقوط وانعدام الأمن والأزمات. وفي أنحاء كبيرة من العالم، كما في أفريقيا، والاتحاد السوفييتي السابق والقسم الأوروبي الذي كان يخضع للنظام الاشتراكي، بدأت في الواقع مرحلة الكارثة.

وفي منظور التسعينيات بدا القرن العشرون القصير وكأنه يسير من أزمة إلى أخرى مع مدة قصيرة من عصر ذهبي، يرنو إلى مستقبل مجهول ومفعم بالمشكلات، لكن ليس بالضرورة أن يكون مستقبلاً يؤدي إلى نهاية العالم.

إريك هوبسبوم: عصر الأحداث المتطرفة. تاريخ العالم في القرن العشرين. صدر في ميونخ وفيينا 1995. صـ20.

(7) « في منتصف القرن العشرين كتب آرثر كوستلر رواية حول النظام السوفييتي ومحاكمه الصورية تحت عنوان «ظلام عند الظهيرة». ينطبق هذا العنوان، حسب تصوري، على مجمل القرن العشرين، وليس فقط على النظام السوفييتي. لكن في الوقت نفسه ظهرت في ذلك القرن ـ وبصيغ متعددة أيضاً ـ «الشمس الساطعة في منتصف الليل». نعم. وكما نرى هذا القرن الذي يصعب وضع تقييم له، فإن ذلك يتعلق إلى حد كبير بزمان ومكان نظرتنا إليه».

عمانوئيل فالرشتاين: سقوط أم هبوط النسر؟ انهيار السطوة الأمريكية ـ هامبورغ 2004 ص35.

(8) «بدأ القرن العشرون عام 1914 باندلاع الحرب العالمية الأولى. والسنوات التي سبقت ذلك التاريخ كانت عبارة عن استمرار «للمرحلة الجميلة» تلك الرقصة المتقنة التي رقصتها الارستقراطية والبورجوازية في إمبراطورية آل هابسبورغ في ألمانيا في ظل فيلهم، وإنكلترة في ظل إدوارد، على وقع موسيقى الفالس ليوهان شتراوس. ومع نشوب الحرب العالمية الأولى فتحت أبواب جهنم دفعة واحدة. إذ شهد العالم أعمال عنف وتدمير لم يشهدها من قبل. كل التصورات المتفائلة عن الواقع وفكرة التقدم وجميع القيم والمبادئ أصبحت فجأة موضع السؤال. واليوم يتضح لنا أن هذا الواقع قد ألقى بظلاله على مجمل القرن وصولاً إلى التطهير العرقي في سريبرينيتشا وفي قتل نصف مليون شخص في رواندا، هذا العمل الذي لا يمكن تصوره، لكنه وقع بالفعل».
دانييل بل، «صعود وانهيار الأيديولوجيات» في SZ تاريخ 16-1/17/ 1999 ص3.

(9) «على الولايات المتحدة والديموقراطيات الليبرالية الأخرى أن تعي أنه بانهيار الشيوعية أصبح العالم الذي يعيشون فيه شيئاً فشيئاً العالم القديم للجيوبوليتيك وأن نظم وطرائق العالم التاريخي لا تصلح للحياة في عالم ما بعد التاريخ. سوف تكون دول عالم ما بعد التاريخ على الأغلب مضطرة للانشغال بمشكلات اقتصادية، وذلك بزيادة القدرة على المنافسة والاختراع، وبمصاعب داخلية وخارجية، وبالحفاظ على التشغيل الكامل للأيدي العاملة، وبالتعاون على السيطرة على المشكلات البيئية

وغيرها..... في عالم ما بعد التاريخ يقف الطموح نحو حياة مريحة في مرحلة أعلى من الطموح نحو المجازفة بالحياة في صراع من أجل الهيبة. فالاعتراف العالمي والعقلاني قد حل محل الطموح نحو السيطرة».
فرانسيس فوكوياما «نهاية التاريخ» ـ ميونخ 1992 ص379 وما بعدها.

(10) لقد أجاد كينيشي أوماي في التعبير عن أجواء ذلك العصر بقوله: إن الدولة القومية لن تؤدي إلا دوراً ثانوياً تجاه قوى الاقتصاد العالمي.» شيء عجيب، بل ينذر بالخطر بالنسبة للكثيرين. حدث على طريق خلق النظام العالمي الجديد الذي نادى به الرئيس الأمريكي السابق بوش: العالم القديم متعاون. وهذا ما نراه بالدرجة الأولى مع نهاية الحرب الباردة، حيث أصيب النظام القديم من التحالفات والمعارضات بين البلدان الصناعية بتصدعات غير قابلة للإصلاح. والشيء الأقل وضوحاً ـ لكن في الوقت نفسه الأكثر أهمية ـ هو أن الدولة القومية الحديثة نفسها ـ وهذا من صنيع القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ـ قد تتفتت.
(...) والأمر الآن هو أن الدول القومية لا تؤدي إلا دوراً ثانوياً داخل الاقتصاد العالمي».
كينيستي أوماي، السوق العالمية الجديدة. نهاية الدول القومية وصعود المناطق الاقتصادية الإقليمية ـ هامبورغ 1996ص ص 20و26.
مفاهيم من هذا النوع حددها الرأي العام الغربي خلال مجمل عقد التسعينيات.

(11) هذا التغير الدراماتيكي في الموقف الأساسي للولايات المتحدة من دور الدولة بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) نراه واضحاً في خطاب الرئيس جورج بوش (الابن) حول وضع الأمة الذي ألقاه أمام

مجلسي الكونغرس في 29 كانون الثاني (يناير) 2002 حيث جاء فيه: «ولكن بعد أن هوجمت أمريكا أصبح الأمر وكأن البلاد جميعها قد نظرت في مرآة ورأت نفسها الأحسن. لقد تم تذكيرنا بأننا مواطنون علينا مسؤوليات تجاه الآخرين، وتجاه بلادنا وتجاه التاريخ. لم نفكر كما يجب بالأمور التي يمكن أن نكدسها، بل أكثر ما فكرنا بالشيء الجيد الذي يمكن أن نفعله. طالما قالت ثقافتنا: «عندما يعجبك شيء فلتفعله!» أما الآن فلدى أمريكا أخلاق جديدة وقناعة جديدة: فلنأخذ زمام المبادرة. علمتنا تضحيات الجنود والدور البطولي لرجال الإطفاء من أجل مواطنيهم وشجاعة المواطنين وتضحيتهم كيف يجب أن تكون الثقافة الجديدة للمسؤولية.

(تقرير عن حالة الأمة 2002 ـ خطاب الرئيس جورج بوش ـ على شبكة الإنترنت).

(12) شتروبه تالبوت ونايان شاندا: عصر الإرهاب ـ أمريكا والعالم بعد 11 سبتمبر. ميونخ ـ برلين 2002 ص9.

(13) مارتين فان كريفيلد: مستقبل الحرب ـ ميونخ 2001 ص288. انظر أيضاً الملاحظة الآتية على الصفحة نفسها: «في الجزء الأكبر من أفريقيا تكون الوحدات المحاربة أشبه بالشعوب القبلية ـ وفي الواقع يتعلق الأمر بقبائل، أو ما بقي منها، بعد الأثر الذي خلفته الحضارة عليها. بالنسبة للأوضاع في مناطق من آسيا وأمريكا اللاتينية ربما يقدم قاطعو الطرق، الذين هددوا أمن أوروبا في مطلع العصر الحديث، أفضل بديل. أو الإقطاعيون الأقوياء في اليابان الذين تحاربوا في القرن السادس عشر. أما في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا فربما

ستكون المنظمات التي ستشن الحروب مستقبلاً على غرار الحشاشين. هذه العصبة السرية التي تحركها الدوافع الدينية التي يقال: إنها كانت تعمد إلى استخدام المخدرات وأرهبت الشرق الأوسط من القرن الحادي عشر حتى القرن الثالث عشر».

(14) «الحشاشون اسم يطلق على فرقة أسسها حسن بن صباح عام 1090، تطورت خلال قرنين إلى عامل سياسي قوي. قام تعصبهم الديني على تصوراتهم للجنة. كان أعضاء الجماعة غالباً قتلة جادّين في خدمة سيدهم الذي كان يتخذ من الجبال، التي لا يمكن الوصول إليها، ملاذاً. وكان القادة، الذين لم يمنعهم شيء من استخدام العنف السياسي، ويتمسكون بقناعتهم الدينية، يسيطرون وهم في قلعة الموت، على مناطق واسعة في جبال كوهستان الشاهقة....

كانت هذه الفرقة الإسلامية تسيطر آنذاك على 360 حصناً، وكان الشيخ يرسل أتباعه «الفدائيين» من هذه القواعد في مهماتهم الدموية.

ـ بيتر برينت ـ إمبراطورية المنغوليين العالمية. برغيش غلادباخ 1988 ص149.

(15) ستيف كول ـ حروب الأشباح: الحرب السرية للسي آي أيه، أفغانستان وابن لادن ـ من الغزو السوفييتي حتى 10 سبتمبر 2001 ـ نيويورك 2004 ص574 وما بعدها.

(16) «كان هدف «جراح» (وهو الطيار الإرهابي على متن طائرة يونايتد إيرلاينس رحلة رقم 93) هو إسقاط طائرته على رموز الجمهورية الأمريكية، الكابيتول أو البيت الأبيض. تمت السيطرة عليه من قبل الركاب غير المسلحين الذين تم الاتصال بهم هاتفياً».

تقرير لجنة 11/9/ ـ التقرير النهائي للجنة الوطنية حول الاعتداءات الإرهابية على الولايات المتحدة ـ نيويورك 2004 ص14.

(17) «في الماضي كان الأعداء يحتاجون إلى جيوش ضخمة وإمكانات صناعية هائلة؛ لكي يشكلوا خطراً على الشعب الأمريكي وأمتنا. أما هجمات الحادي عشر من سبتمبر فلم تتطلب سوى بضعة آلاف من الدولارات في أيدي حفنة من الرجال الأشرار والمضللين. إن الفوضى والمعاناة التي سببتها هذه الهجمات كلفت أقل بكثير من دبابة واحدة».
دعا بوش خريجي «وست بوينت» للخدمة في الحرب ضد الإرهاب. خطاب الرئيس على موقع إلكتروني.

(18) تم اختيار الأهداف الرئيسة حسب التنسيق الأمثل بين معيارين، الأول: أكبر قدر ممكن من توسيع أثر العملية. وبفضل وسائل الإعلام التي ستُظهر جثثاً ممزقة ودامية، يجب أن تسفر عن رعب في كل العالم وتنشر الخوف والهلع في صفوف «العدو القاصي». أما المعيار الثاني فهو: الأمل بخلق أكبر قدر ممكن من الشعبية لدى قاعدة الداعمين القادرين، الذي ستكسبه الشبكة في العالم الإسلامي وأماكن أخرى من مثل هذه «العمليات الاستشهادية».
وعلى نمط مقياس القيم الإرهابي تشكل عمليات قتل الإسرائيليين والأمريكيين ومواطني الدول الغربية وعملائهم «الخائنين» في العالم الإسلامي مسلسلاً متصاعداً على قائمة تفضيل لأهداف «مشروعة».
جيليس كيبل: الحملات الصليبية الجديدة. العالم العربي ومستقبل الغرب، ميونخ 2004 ص159.

(19) بول كينيدي: العملاق القابل للجرح ـ في صحيفة العالم Die Welt 2001/9/17 ص7.

(20) في عالم ما بعد الحرب الباردة يعد الأعلام ورموز أخرى للهوية الثقافية مثل الصلبان والهلال وحتى أغطية الرأس، لأن للثقافة والهوية الثقافية أهمية كبيرة لمعظم الناس. والناس يكتشفون الآن هويات جديدة، لكن أغلبها هويات قديمة ويسيرون خلف رايات جديدة ـ قديمة في الحروب ضد أعداء جديدين، بل على الأغلب قديمون. وهناك وجهة نظر لاذعة حول هذه المرحلة صاغها الديماغوجي القومي من فينيسيا ميشائيل ديبين في روايته: المستنقع الميت، إذ يقول ما من أصدقاء حقيقيين دون أعداء حقيقيين. إن لم نكره ما لسنا عليه فلن نحب ما نحن فيه. هذه هي الحقائق القديمة التي نعيد اكتشافها الآن بين الآلام بعد انقضاء مئة عام. من ينكر هذه الحقائق، ينكر عائلته وتراثه وثقافته ومولده وكل ذاته وكيانه. ولن يُنسى له ذلك ببساطة. ولا يمكن للساسة والعلماء أن يمروا على هذه الحقيقة المكدرة لهذه الحقائق القديمة مرور الكرام. فبالنسبة للناس الذين يبحثون عن هويتهم ويعيدون اكتشاف إثنيتهم من جديد فإن وجود الأعداء أمر حتمي. والعداوات الأخطر من حيث القدرة تواجهنا على خطوط الانكسار بين حضارات العالم الكبرى.
صموئيل هونتينغتون: صراع الحضارات ـ إعادة صياغة السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين. ميونخ ـ فيننا ـ 1996 صـ18.

(21) يُرجع أ. غاني غوسي الأصولية الإسلامية إلى مزيج من عوامل داخلية وأخرى خارجية. من العوامل الداخلية ذكر مثلاً: سعي الإسلام إلى النظام الشمولي (توتاليتاري) الذي يعد نفسه «نمط حياة متكامل». ومن ناحية أخرى «التحجز الداخلي» للإسلام الذي لم يسمح بأي تأويل لكلمة الله المنزلة عن طريق النبي بعد اختتام مرحلة التأسيس، بل دخل

كل ذلك مرحلة من السكوت الدوغمائي. ولذلك أدت العوامل الخارجية التي كان لها أثرها على المجتمعات الإسلامية إلى هزة عنيفة وإلى صراع قيم. وقد حدد «غوسي» ستة عوامل خارجية هي: 1- محاولات قلب ما هو ديني إلى دنيوي. 2- السيطرة الاستعمارية. 3- الليبرالية والعلمانية. 4- الاشتراكية والإصلاح الاجتماعي. 5- النزعة القومية والبرلمانية الديمقراطية. 6- الإخفاقات السياسية والاقتصادية.

لقد عُدّت كل هذه العوامل عبارة عن صراع قيم أدى في المجتمع الإسلامي «إلى التفتت وعدم التجانس وإلى تطور ثنائي بطبيعتين، اجتماعية واقتصادية. لذلك فإن «إعادة الأسلمة» قد نشأت رد فعل على تسرب قيم خارجية، بهدف الوصول إلى التجانس والتكامل في الاقتصاد والمجتمع من خلال التخلص من هذه القيم الوافدة».

الأصولية الإسلامية في العصر الحاضر. في: الأصولية في العالم الحديث ـ الناشر: توماس ماير ـ فرانكفورت/ ماين 1989 ص83 وما بعدها.

(22) يهودا باور: «الشمولية الثالثة» في: صحيفة الوقت Die Zeit العدد 32 تاريخ 2003/7/31 ص7.

«السيطرة على العالم، يوتوبيا راديكالية، تدمير الدولة والقانون، والإيمان المطلق. هذه هي المكونات المشتركة للأنظمة الشمولية، وأخيراً القتل الجماعي، الذي يسعى إليه التطرف الإسلامي وتحقق في حالات أخرى.... هذه الأيديولوجيات الثلاث توجهت ضد اليهود الذين تنظر إليهم ممثلين نموذجيين ورموزاً لعالم معادٍ وليبرالي، وفردي ومتناقض.... وقد نظر كلا النظامين الشموليين (هتلر وستالين) إلى اليهود بصفتهم طليعة للحداثة ومسيطرين حقيقيين سريين على العالم الغربي. هذه التصورات غير العقلانية يتبناها أيضاً المتطرفون الإسلاميون.

(23) من المفيد هنا في هذا السياق التعرض إلى مقارنات تاريخية ـ أيديولوجية بين الأصولية السياسية للحزب الإسلامي في الهند من جهة، والفاشية والاشتراكية القومية في أوروبا التي ذكرها كلاوس فول بقوله: «أسس السيد عبد الله مودودي عام 1941 الحزب الإسلامي «جماعتي إسلامي» الذي أعيد تشكيله بعد تقسيم شبه القارة في نيسان (أبريل) 1948. وحسب مفهوم مودودي فإن السيادة تنحصر في الله وحده، فلا سيادة لأحد غيره.

فالدولة الإسلامية لا يجب ولا يجوز أن تكون ديموقراطية؛ إلا لأن الإسلام لا يقبل مبدأ الشورى. وقد اخترع مودودي اصطلاحات مثل ثيوديموقراطية (الديموقراطية الدينية) و«الحكومة الإلهية الديموقراطية»....

إذا ما نظرنا من ذلك الجانب نرى أن الدولة الإسلامية تشبه إلى حد ما الدولة الفاشية والشيوعية من جهة اختيار الحاكم..... ودون شك فإن الدولة الإسلامية هي دولة شمولية تجمع تحت لوائها كل مجالات الحياة. لكن هذه الشمولية وهذه الصفة العالمية تقومان على الحق الإلهي العالمي الذي يجب على الحاكم الإسلامي أن يراعيه ويحققه (أ.أ. مودودي). والمودودي، على غرار أصوليين آخرين في الهند، وبلا شك بين الهندوس أيضاً، كان في عداد المعجبين بأدولف هتلر.

اتجاهات أصولية لدى الهندوس والمسلمين في الهند ـ في: الأصولية في العالم الحديث. الناشر: توماس ماير ص155 وما بعدها.

(24) «هل كان النبي محمد) حسب فهمكم سيجد أنه من الصواب أن يقوم أحد بمهاجمة بناء بسيارة شاحنة مليئة بالمتفجرات ليطير كل من وما فيها في الهواء؟ هذا السؤال وجهه النائب العام الأمريكي

خلال محاكمة أربعة من أنصار أسامة بن لادن عُدّوا متورطين في تفجير سفارتين أمريكيتين عام 1998 في أفريقيا. «لو درستم حياة النبي محمد فسوف تجدون أنكم تخالفون أفضل خلق الله. لم يكن ليسمح أبداً بقتل الناس الأبرياء.
كان جواب العلامة المسلم الإمام سيراديش وهاديش من بروكلين. في نيويورك.
بيتر.ل.برغن: الحرب المقدسة. شبكة ابن لادن الإرهابية. برلين 2001 ص117.

(25) يعتمد ابن لادن بالدرجة الأولى على الكاتب المصري سيد قطب أحد أعضاء منظمة الإخوان المسلمين الذي أُعدم عام 1966 بتهمة محاولة قلب نظام الحكم. لقد مزج قطب التعاليم الإسلامية بمعرفة سطحية بتاريخ الغرب وفكره.....
وهناك ثلاثة موضوعات أساسية برزت في كتابات سيد قطب.
أولاً: زعم أن العالم قد أصيب بالبربرية والفسق والكفر (الأمر الذي دعاه بالجاهلية، أي مرحلة الإلحاد التي سبقت البعثة النبوية) وحسب سيد قطب ما من خيار أمام الناس سوى الإسلام أو الجاهلية.
ثانياً: حذر أن أناساً كثيرين ـ بمن فيهم مسلمون ـ تجذبهم الجاهلية ونعمها المادية أكثر من نظرته إلى الإسلام. وبذلك استطاعت الجاهلية أن تنتصر على الإسلام.
ثالثاً: ليس هناك من طريق ثالث بين ما عده صراعاً بين الله والشيطان. ولذلك على جميع المسلمين ـ كما عرّفهم ـ أن يعمدوا إلى السلاح في هذا الصراع. كل مسلم يرفض أفكاره هو في نهاية المطاف ملحد

ويستحق القتل. وابن لادن يتفق مع سيد قطب في نظريته العنيدة هذه التي تسمح له ولأنصاره عقلنة، حتى القتل الجماعي بلا رحمة، كدفاع مشروع عن عقيدة في وضع حرج.

تقرير لجنة 11/9 ص51.

(26) «منذ نحو سبع سنوات تحتل أمريكا أرض الإسلام المقدسة: شبه الجزيرة العربية. لقد سرقت مواردها الطبيعية، وأخضعت الحكام لأوامرها، وذلت شعبها، وأرهبت جيرانها، تستخدم سيطرتها على شبه الجزيرة سلاحاً لمحاربة الشعوب الإسلامية المجاورة..... والبرهان الأوضح على ذلك عندما تمادى الأمريكيون في اعتداءاتهم على شعب العراق..... وبرغم أن الأهداف الأمريكية من هذه الحروب هي دينية واقتصادية، إلا أنها تصب أيضاً في مصلحة الدولة اليهودية، وتصرف النظر عن احتلالها للأرض المقدسة وقتل شعبها.... كل هذه الجرائم وهذا البؤس هو إعلان سافر للحرب ضد الله ورسوله والمسلمين من قبل الأمريكيين.... بناء على هذه الحقائق، ومن أجل طاعة العلي القدير، نطلق هذه الفتوى أمام جميع المسلمين: إن شن الحرب على الأمريكيين وحلفائهم، سواء أكانوا عسكريين أم مدنيين، وقتلهم، هو واجب على كل مسلم في كل بلد، وإن كان قادراً على ذلك..... باسم الله نناشد كل مسلم يؤمن بالله ويطلب المغفرة أن يخضع لأمر الله، بحيث يقتل الأمريكيين ويسلب مالهم كلما تسنّى له ذلك».

هذا مقطع من بيان تأسيس الجبهة الإسلامية العالمية للجهاد ضد اليهود والصليبيين، الصادر في 22 شباط (فبراير) عام 1998. وقع هذا البيان بالإضافة إلى أسامة بن لادن قادة مجموعتين مصريتين وإسلاميون شبه عسكريين في باكستان وبنغلادش.

وحسب ما ذكر ل.بيرغن يتعلق الأمر في هذا البيان بالوثيقة الرئيسة التي تمهد لهجمات مجموعة القاعدة الإرهابية (الحرب المقدسة. ص120 وما بعدها).

(27) «قبل الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) كان القليلون فقط يرون إمكانية سقوط طائرة مدنية على مفاعل نووي. وفي سياق نقاش حول التخطيط لبناء معمل بلوتونيوم على نهر سافاناة عدت مجموعة اسمها «جورجيون ضد الطاقة الذرية» بأن المغامرة «بعملية فدائية» لدى التخطيط لهذا المشروع لم تكن لتخطر بالذهن. لكن مسؤولي الرقابة الذرية ردوا عليهم بأن السلطات الاتحادية لا تفكر إلا في التأثيرات البيئية التي يمكن التنبؤ بها. وبقي على مجموعة «جورجيون ضد الطاقة الذرية» أن تثبت أن الهجمات الإرهابية تدخل في عداد الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها. وبعد صدمة الحادي عشر من سبتمبر راجع ناطق باسم السلطة الخطة، بحيث اعترف قائلاً: «بودي أن أقول لكم: إن كل شيء سيكون على ما يرام ولكن لا أستطيع فعل ذلك. فالمفاعلات النووية مصممة؛ لتصمد أمام الهزات الأرضية والأعاصير وغير ذلك من الكوارث الطبيعية. ولكن حسب سلطات الرقابة الذرية فإن ما من واحد من المفاعلات النووية الأمريكية البالغ عددها 103 مهيأ ليصمد أمام سقوط طائرة من طراز بوينغ 767، وأن 21 من هذه المفاعلات النووية تقع ضمن دائرة قطرها خمسة أميال من المطارات. والقواعد التي يتم فيها تخزين الوقود النووي المستخدم، تشكل هدفاً أسهل من القباب البيتونية السميكة.

غراهام أليسون ـ الإرهاب النووي ـ الكارثة الأخيرة التي يمكن الحيلولة دون وقوعها ـ نيويورك 2004 ص55.

(28) «لقد أثبت الأصوليون دائماً وأبداً أمام كل منافسيهم أن شعاراتهم ورموزهم هي الأشد تأثيراً، وأن ما يقومون به هو الأكثر تفهماً وإثارة، سواء عندما ينتقدون نقاط ضعف نظام قديم وسيئ السمعة، أم عندما يضعون شروطاً لقيام نظام جديد يحل مكانه. لقد فشل منافسوهم القدماء، أي الشيوعية الماركسية والاشتراكية العربية..... أما منافسوهم الجدد ممثلو حقوق الإنسان المحفوظة في مجتمع بورجوازي، والتطور الاقتصادي الذي تحقق في ظل الاقتصاد الحر، فعليهم أول الأمر أن يجعلوا كلمتهم مسموعة. يتمتع الأصوليون بميزة كبيرة في صراعهم مع الليبراليين. فإذا ما استلم الليبراليون السلطة فسوف يتصرفون حسب نظرتهم الفكرية ويسمحون للأصوليين بمحاولة الحلول مكانهم. أما إذا تولى الأصوليون السلطة فلن يعترفوا لليبراليين بمثل هذا الحق.

برنارد لويس: نَفَسُ الله ـ العالم الإسلامي والغرب ـ هل هو صراع الثقافات؟ ميونخ 1998 ص183 وما بعدها.

(29) «الحقيقة أن الإسلام الراديكالي لا يقيم وزناً للعقل الذي يجعل منه حركة حديثة. أما عالم العصور الوسطى فكان يمكن اعتباره موحداً من خلال الإيمان، لكنه لم يهمل العقل..... والاعتقاد الرومانسي بأنه يمكن تغيير العالم من خلال عمل إرادي هو أيضاً جزء من العصر الحديث على غرار المُثُل التنويرية لحضارة عالمية تقوم على العقل. الأولى برزت كرد فعل على الثانية. كانت الرومانسية في القرن التاسع عشر هي الاحتجاج الألماني على الادعاء الفرنسي بأن فرنسا تمثل الحضارة بشكل مطلق. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين عادت

التصورات الرومانسية في سياق المقاومة ضد الهيمنة العالمية الأمريكية للظهور. ترى القاعدة في نفسها البديل عن العالم الحديث، ولكن معظم التصورات التي تقوم عليها حديثة. كما عبر عن ذلك كارل كراوس في تحليله النفسي: يمكن أن نقول: إن الإسلام الراديكالي هو أحد أعراض المرض الذي يرى في نفسه الدواء الشافي منه.
جون كراي ـ ولادة القاعدة من روح الحداثة ـ ميونخ 2004 ص40 وما بعدها.

(30) بناء على الأصولية التي تقوم عليها الشمولية الإسلامية شرح عالم الاجتماع الأمريكي س.ن.أيزنشتات التناقض في ظاهرة الأزمات هذه بالقول: «كثيراً ما يتم عرض الأصولية وكأنها ظاهرة مناهضة للحداثة، وثورة على مضطهدة من قبل الأنظمة الحديثة ومن المشروع الحضاري للحداثة. وطبعاً ما من شك في أنه ضمن مختلف الحركات الأصولية هناك تيارات تقليدية ناشطة تقوم على تقاليد ما قبل الحداثة وعلى الخبرات التاريخية. لكن يبدو لنا أن الأصولية، برغم أيديولوجيتها التقليدية، المضادة للحداثة بشكل قوي، وبرغم جذورها التاريخية القوية، تمثل بالأساس ظاهرة حديثة جداً في الديانات العالمية».
س.ن.أيزنشتات ـ مناقضات الحداثة ـ فرانكفورت/ ماين 1998 ص84 وما بعدها.

(31) « الحداثة في جوهرها شأن من شؤون العولمة.... لكن ما هي العولمة أصلاً؟.... ففي الحداثة يكون مستوى تضخيم البعد الزمني ـ المكاني أعلى بكثير مما كان عليه في أي وقت مضى ويتم «توسيع» العلاقات بين الأشكال والأحداث المحلية والبعيدة بما يتناسب مع

ذلك. وتعبير «عولمة» يقوم بالدرجة الأولى على عملية التوسع هذه لدرجة وكأن أنماط الربط بين مختلف البيئات الاجتماعية أو المناطق على سطح الأرض أصبحت تشكل شبكة واحدة. ويمكن ـ بناء عليه ـ تعريف مصطلح «عولمة» بمفهوم العلاقات الاجتماعية الدولية المكثفة وربط أماكن بعيدة بهذا الأسلوب مع بعضها، بحيث تتأثر الأحداث في منطقة ما بالأحداث التي تجري في منطقة أخرى تبعد عنها كيلو مترات عديدة، وبالعكس.

أنطوني جيدنس: نتائج العولمة ـ فرانكفورت/ ماين 1996 ص84 وما بعدها.

(32) غيلس كيبل: الكتاب الأسود للجهاد ـ صعود النزعة الإسلامية وانهيارها. ميونخ 2002 ص ـ22 ـ انظر أيضاً ص11.

«يبدو أن هجمات نيويورك وواشنطن كانت تهدف ـ عن طريق الارتباط الانفعالي بعملية تكون عبارة عن مرحلة منتصرة من مراحل الحرب المقدسة ـ إلى تعبئة المجموعات الإسلامية من خلال الاستيلاء على السلطة بادئ الأمر في الدول الإسلامية نفسها.... يمكن ملاحظة حقيقة أن هذا العمل الإرهابي المدمّر والمؤثر قد أصاب قلب أمريكا على خلفية قوة التعبئة الخادعة هذه للحركات الإسلامية في الدول المعنية نفسها. ثم إن هذا الهجوم الإرهابي هو محاولة تأخير عملية الانهيار من خلال عملية عنف، تسفر عن قوة تدميرية لا سابق لها. فمن خلال هذا الهجوم المدمر تريد هذه الحركات أن تعلن أن النصر قد تحقق لها، ومن ثم دفع المجموعات المعنية إلى المشاركة في القتال عن طريق التأثير العاطفي.

(33) واحدة من تناقضات التطورات خلال السنتين الماضيتين هي أن النجاحات التي حققتها قوى الأمن الغربية في أفغانستان والعراق ودول أخرى قد أسهمت في جعل الناس يقللون من أهمية هذه الأخطار.... كما كان لهذه النجاحات دور في أنه لم يُفهم في أوساط أخرى بأننا نعيش الآن نقطة تحوّل تاريخية من حيث القوة التدميرية، حتى ولو جاءت من جانب المجموعات الصغيرة والأصغر، المستعدة لاستخدام العنف. ربما لن تستمر هذه النجاحات ضد الإرهاب، عندها يبرز السؤال عن كيفية مواجهة الأخطار. هل سيكون ذلك ممكناً ضمن إطار الدساتير والقوانين القائمة حالياً أم أن حالة الطوارئ هي التي ستكون حقيقة هي المعيار».

فالتر لاغور: حالة الطوارئ أصبحت واقعاً. في صحيفة فرانكفورت العامة تاريخ 2003/4/23 ص39.

(34) لأن عنف الإرهابيين، ليس عنفاً تقوم به دولة، أي إنه «حرب في زمن السلم»، يلغي أنماط الحروب بين الدول، فلا يبرر أبداً ضرورة إعلان حالة الطوارئ التي ينظمها القانون الدولي بدقة، بمعنى حرب دفاع عن النفس. وضد هؤلاء الأعداء الذين يملكون شبكة عالمية غير مركزية وينشطون بالسر، لا تفيد سوى الوقاية على مستوى عملياتي مختلف. فهنا لا تفيد القنابل أو الصواريخ ولا الطائرات أو الدبابات. بل التوسع في إقامة شبكات الاستخبارات الحكومية على المستوى العالمي وزيادة عدد السلطات المكلفة بملاحقة الجريمة، ومراقبة تدفق الأموال. وبشكل عام الكشف عن الاتصالات اللوجستية.

إن برامج الأمن «المناسبة هذه لا تمس القانون الدولي، بل الحقوق المدنية التي تتضمنها الدولة».

يورغن هابرماس: ماذا يعني سقوط التمثال؟ في صحيفة فرانكفورت العامة تاريخ 2006/4/17 ص33.

(35) «بين هذا وذاك يستمر البحث عن المذنبين. هل هم الأتراك أم المنغوليون أم الإمبرياليون أم اليهود أم الأمريكيون؟ ولا يبدو أن هناك نهاية منظورة. بالنسبة للأنظمة الشمولية والحكومات غير الفعالة التي تحكم في القسم الأعظم من الشرق الأوسط، فإن هذه اللعبة ليست فقط مفيدة، بل أيضاً ضرورة حياتية من أجل شرح مسألة الفقر الذي لم يستطيعوا أن يخففوا من حدته، ومن أجل تبرير الاستبداد الذي مازالوا يمارسونه بصورة متصاعدة. بهذا الأسلوب يحاولون تحويل غضب مرؤوسيهم التعيسين نحو أهداف أخرى لا علاقة لها بالواقع.

برنارد لويس: سقوط المشرق ـ لماذا فقد العالم الإسلامي موقعه الطليعي؟ برغيش غلادباخ 2002 ص230.

(36) أمين معلوف: انتماءات قاتلة، فرانكفورت/ماين 2000 ص3.

(37) أنتوني باربر: الجهاد وماك وورلد في صحيفة فرانكفورت العامة 1996/7/24 ص9.

(38) نيال فيرغسون: صدام الحضارات أو «شيوخ معتوهون» الولايات المتحدة كقوة إمبريالية في: تالبوت/ شاندا: عصر الإرهاب ص130.

(39) التقرير الثاني حول سياسة التطوير التي تتبعها حكومة ألمانيا الاتحادية. مواد من وزارة التعاون الاقتصادي الاتحادية. رقم3 ـ بون 2001 ص5.

وجاء فيه أيضاً: «إن أغنى ثلاثة أشخاص على وجه الأرض يملكون ثروة أضخم من الدخل الإجمالي لتسع وأربعين دولة مجتمعة من الدول

الأقل نمواً. وقيمة ثروات أغنى 200 شخص تتجاوز مجموع دخل 41% من سكان العالم. بعض المناطق خاصة في أكثر الدول النامية فقراً، لم تتمكن من التكامل (الاندماج) في الاقتصاد العالمي. وحصة أكثر الدول النامية فقراً في التجارة العالمية تراجعت منذ عام 1980 من نحو 0.7% إلى 0.4% عام 1998. ونصيبها من الاستثمارات العالمية المباشرة بلغ عام 1998 فقط 0.4%.

من أصل 267 مليون مستخدم لشبكة الإنترنت، أي أقل من 5% من عدد سكان العالم يعيش 90% منهم في الدول الصناعية. وفي نيويورك وحدها يبلغ عدد المشتركين بالإنترنت أكثر منه في كل القارة الأفريقية. وفي فنلندا أعلى من مجموع أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي مجتمعة (هذه الأرقام مأخوذة من HDR 1999. [تقرير الأمم المتحدة للتطور السكاني].

(40) روبرت كوبر ـ سقوط الأمم ـ النظام والفوضى في القرن العشرين. لندن 2003 ص16.

(41) تتحدث الشعوب المتناحرة عن نظام عالمي جديد، لكن الصدام بين الجهاد والـ «ماك وورلد» يتطلب نظاماً جديداً للعالم تهدد فيه الديموقراطية بالزوال.
أنتوني باربر: كوكا كولا والحرب المقدسة (الجهاد ضد ماك وورلد). صدر في برن/ميونخ ـ فيينا 2001 ص235.

(42) جورج سوروس: تقرير العولمة ـ الاقتصاد العالمي على حجر المحك، برلين 2002 ص27.

(43) «إننا نقف اليوم أمام لحظة فريدة وغير عادية. فالأزمة في الخليج الفارسي مهما كانت حادة، تقدم أيضاً فرصة نادرة للاقتراب من

مرحلة تاريخية للتعاون. انطلاقاً من هذه الأزمنة الصعبة يمكن لهدفنا الخامس، أي النظام العالمي الجديد أن ينبثق حقبة جديدة، لا يثقل عليها التهديد الإرهابي، أقوى في الطموح نحو العدالة وأكثر أماناً في البحث عن السلام. حقبة تنتعش فيها شعوب العالم، شرقه وغربه، شماله وجنوبه وتتمكن من العيش في ألفة ووفاق..... الآن يجاهد العالم في سبيل عالم جديد يولد، عالم يختلف عن ذلك الذي عرفناه حتى الآن. عالم تحل فيه شريعة القانون محل شريعة الغاب. عالم تدرك فيه الشعوب المسؤولية الجماعية عن إحلال السلام والعدالة. عالم يحترم فيه الأقوياء حقوق الضعفاء.

الرئيس جورج بوش ـ خطاب قبل الجلسة المشتركة للكونغرس حول أزمة الخليج الفارسي وعجز الميزانية العامة. 11/سبتمبر/1990.

(44) يورغن هابرماس: الاضطراب الجديد. فرانكفورت/ ماين 1985.

(45) كوبر: انهيار الأمم. صـ16.

(46) نفس المصدر ص22.

(47) نفس المصدر ص26.

(48) ربما ستحتل الحملة الأمريكية ضد الإرهاب الصفحات الأولى. وهناك معركة أخرى ربما ستؤدي إلى نتائج لا تقل أهمية على المدى الطويل، هي: الصراع للسيطرة على مصادر الطاقة بين أكبر دولتين مصدرتين للنفط في العالم، المملكة العربية السعودية وروسيا. وسيكون لهذا الصراع نتائج أساسية على الاقتصاد العالمي، وعلى أمن تزود الولايات المتحدة بالطاقة، ودور روسيا العالمي، والدور المستقبلي للمملكة العربية السعودية، وعلى قوة منظمة الأوبك.

إدوارد.ل.مورس وجيمس ريتشارد: الحرب من أجل السيطرة على الطاقة. في: فورين أفيرز 81 رقم 2، آذار ـ حزيران 2002 ص16.

(49) يتميز المسرح الجيوسياسي الحالي في شرق آسيا بوجود علاقة قوى شبه مستقرة. وشبه الاستقرار هذا هو توصيف لحالة من الجمود الخارجي لكن مع قليل من التماسك النسبي الذي يذكرنا بالحديد أكثر من الفولاذ..... يعيش الشرق الأقصى حالياً نوعاً من المعجزة الاقتصادية ترافقها مرحلة اضطراب سياسي متنامية. ويسهم هذا النمو الاقتصادي الآسيوي في خلق هذا الاضطراب؛ لأن الرخاء يجعل نقاط الضعف السياسية في المنطقة خداعة، حتى إنه يقوي المطامح القومية ويضخم الآمال الاجتماعية... قبل أقل من أربعة عقود كانت منطقة شرق آسيا (بما فيها اليابان) تشكل نحو 4% من الناتج الاجتماعي العالمي. بينما كانت أمريكا الشمالية في المرتبة الأولى بنصيب يتراوح بين 35% ـ 40%. وفي منتصف التسعينيات حدث تقارب بين هاتين النسبتين في كلا المنطقتين (ليصل إلى نحو 25%) وتاريخياً أيضاً تعد معدلات النمو في آسيا لا مثيل لها. وقد أشار علماء الاقتصاد إلى أن بريطانيا العظمى قد احتاجت في مرحلة بداية التصنيع إلى أكثر من خمسين سنة والولايات المتحدة إلى نحو خمسين سنة من أجل مضاعفة أداء الفرد، بينما أنجزت ذلك كل من الصين وكوريا الجنوبية خلال نحو عشر سنوات. وإن لم تحدث اضطرابات شديدة فربما ستتقدم آسيا خلال ربع قرن بناتجها الاجتماعي الكلي على الولايات المتحدة وأوروبا ـ زبينغيو برجينسكي ـ القوة العالمية الوحيدة. صدر في فاينهايم وبرلين 1997 ص122 وما بعدها.

(50) ديفيد هال وليريك هوغز هال: الصين تُقلع. في فورين أفيرز 82 رقم 6، نوفمبر ـ ديسمبر 2003 ص36 وما بعدها.

(51) «أظهر عام 2002 نمواً في ناتج الدخل الفردي إلى 8% بعد أن كان 3,7% (عام 2001). وتعد الصين، بناتج دخل فردي يعادل 890 دولاراً أمريكياً (عام 2001)، في عداد أفقر الدول النامية، إلا أنها تشكل مع كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة واحدة من أهم مناطق النمو في العالم.

تقويم فيشر العالمي ـ 2004 فرانكفورت/ماين 2003 ص1176.

(52) «نحو 46% من مجموع ديون الدولة لمؤسسات عامة في يد أجانب. والجزء الأكبر من الدخول في الوقت الحاضر تحركه البنوك المركزية الآسيوية وبخاصة اليابانية والصينية. أما حقيقة أن الاستقرار المالي للولايات المتحدة متعلق الآن بالبنك المركزي للصين الشعبية فهي ليست معروفة إلا على نطاق ضيق لكن لها أهمية كبيرة.

نيال فيرغسون: American Termi NATOR «لماذا تبرهن الإمبراطورية الأمريكية على أنها مرعبة أكثر مما تبدو عليه» في: نيوزويك. طبعة خاصة. ديسمبر 2003 ص11.

(53) هنري كيسينجر: التحدي الأمريكي، السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين. برلين ـ ميونخ 2002 ص194.

(54) حول إستراتيجيات التحديث المختلفة بين الصين وروسيا. انظر جوزيف شتيغليتس: «ظل العولمة» برلين 2002 ص210 وما بعدها.

(55) كونراد زايتس: قوة عظمى تعود ـ برلين 2000 ص430.

(56) كيسينجر: التحدي الأمريكي. ص145. انظر أيضاً ص149 حول هذا الموضوع: «فيما يتعلق بالنزاعات الإقليمية، فقد أظهرت دول آسيا أنها أكثر استعداداً للعنف من الأمم الأوروبية التي تطهرت من مجازر الحرب العالمية الثانية...... فبخلاف أوروبا القرن التاسع عشر لا يوجد في آسيا أي توازن منسجم، فالامتداد الهائل لهذه المنطقة والاختلافات الثقافية والتاريخية أسفرت معاً عن توازنين إستراتيجيين: ففي شمال شرق آسيا تتعامل الصين واليابان وروسيا والولايات المتحدة على بؤرة محتملة في شبه الجزيرة الكورية غير المستقرة. أما في جنوب شرق آسيا فإن الصين واليابان والولايات المتحدة هم اللاعبون الأساسيون، الذين يجب أن تلتقي مصالحهم مع مصالح فيتنام وتايلاند وأستراليا والفلبين. علاوة على ذلك يوجد هناك تفهم أدوار لمعظم الدول الآسيوية في هذا الموضوع».

(57) «في كل الأحوال ليس في نية آسيا مجرد أن تصبح مركز جذب اقتصادي عالمي، بل يمكن أن تصبح أيضاً برميل بارود سياسي. وبرغم أنها تتفوق على أوروبا في نموها الاقتصادي لكنها ما زالت تتعثر بخطواتها الأولى من حيث التطور السياسي. حيث تنقصها مؤسسات التعاون الجماعي، تلك التي يتميز بها المشهد السياسي في أوروبا..... فلا يوجد في آسيا ما يمكن أن يقارن مثلاً بالاتحاد الأوروبي أو بحلف الناتو».
برجيسنسكي ـ القوة العالمية الوحيدة ـ ص222.

(58) في التقرير السنوي للبنك الدولي حول أفريقيا لعام 2001 ورد الوصف الآتي للوضع في القارة، منطقة جنوب الصحراء:

«كان النمو الاقتصادي عام 2000 في أفريقيا متفاوتاً. فبينما بلغ 7% في موزامبيق وأوغندا، و5% في 14 دولة أخرى، فقد تراجع الإنتاج الاقتصادي في المناطق الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء خلال العامين الأخيرين. يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى حركات التمرد والقلاقل السياسية. بالإضافة إلى ذلك أدت أسعار النفط المرتفعة عام 2000 في بعض البلدان إلى هزات لا علاقة لها بالنمو، بينما ظلت السوق بالنسبة لسلع تصديرية أخرى في القاع. وفي جزء واسع من المنطقة ما يزال الاختلال كبيراً، فالنمو تحت معدل 5% وهو الرقم الضروري للحيلولة دون زيادة عدد الفقراء. الكثير منهم لا تتوافر لهم الخدمات الأساسية ولا يمكنهم من ثم المشاركة بنجاح في الحياة الاقتصادية الحديثة.

يبقى مرض نقص المناعة المكتسبة (أيدز) من أكبر التحديات بالنسبة للتطور السكاني في أفريقيا. إذ قضى على المكاسب التي جنيت بشق الأنفس في معدلات الأعمار في عدة بلدان. كما شهدت أفريقيا بالإضافة إلى ذلك انخفاض مستوى المعونات المقدمة لها من أجل التنمية من 32 دولار عام 1990 إلى 19 دولاراً عام 1998 للفرد الواحد.

البنك الدولي ـ التقرير السنوي 2001 ـ أفريقيا ـ على شبكة الإنترنت.

(59) تقويم فيشر ـ 2004 ص1140.

(60) تقرير حول سياسة التطوير ص2 وما بعدها.

(61) حول ذلك انظر برينستون.ن.ليمان وستيفن موريسون: التهديد الإرهابي في أفريقيا. في: فورين أفيرز 83. رقم 1 ـ يناير/فبراير 2004 ص75 وما بعدها.

(62) «أصبحت منطقة غرب أفريقيا رمزاً لأزمة عالمية سكانية وبيئية واجتماعية تتطور فيها الفوضى الإجرامية إلى تهديد «إستراتيجي» حقيقي. فالمرض، والزيادة السكانية، والجريمة، وقلة الموارد، وهجرات اللاجئين، والتآكل المتزايد للدول القومية، والحدود بين الدول، ثم الاستيلاء على السلطة من قبل جيوش خاصة وشركات التأمين وكارتيلات المافيا الدولية أصبحت الآن الأبرز من خلال أن غرب أفريقيا تشكل الآن المدخل إلى المسائل التي غالباً ما يكون التطرق إليها في غاية الإحراج، والتي ستقف حضارتنا في مواجهتها قريباً. ولكي أرسم خريطة سياسية للعالم وكيف سيكون عليه بعد بضعة عقود... يجب عليّ البدء بغرب أفريقيا».

روبرت.د.كابلان: الفوضى القادمة ـ تحطيم أحلام ما بعد الحرب الباردة. نيويورك 2000 ص7.

(63) هوبسباوم: عصر التطرف، ص253.

(64) أطلس الجيب. هاك ـ تاريخ العالم ـ غوتا 2003 صـ146.

(65) هذا الاصطلاح الذي يناسب تنافس النظم في الصراع بين الشرق والغرب، يعود إلى النقاش بين نائب الرئيس الأمريكي آنذاك ريتشارد نيكسون ورئيس الدولة والحزب في الاتحاد السوفييتي نيكيتا خروتشوف بمناسبة زيارته للولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر 1959، حيث دار فيها الحديث عن تفوق كلا النظامين في سد حاجة الاستهلاك الجماهيري.

(66) «بدأ العقد الأسطوري تقريباً عام 1992 أو 1993 وسط مجموعة من الظروف المناسبة: كانت عملية إعادة بناء المصداقية السياسية المالية

في أوجها. حيث أطلقت السياسة المالية العنان لنفسها، وتمت إعادة هيكلة الكثير من الفروع الصناعية الأمريكية ونما الاقتصاد بسرعة. منذ عام 1996/1995 بورك الاقتصاد الأمريكي بمجموعة من العروض الاقتصادية المناسبة لم يكن التنبؤ بها ممكناً، كان أبرزها نمو الإنتاجية وظهور «الاقتصاد الجديد» الذي عقدت عليه آمال كبيرة.

وحسب التعريف المتداول تتغذى إنتاجية العمل من مصدرين: التطور التكنولوجي واستثمارات التحسين. كلاهما سار في نهاية التسعينيات بسرعة. وجزء من انتشار رأس المال يمكن أن يعزى إلى هذا المزج داخل السياسة المالية.

أخيراً كانت الاستثمارات المرتفعة هي الهدف الأساسي لهذا المزيج المكون من ميزانية الدولة الصارمة والقروض الرخيصة. لكن ربما كان إسهام الفورة في تكنولوجيا المعلومات أقوى بكثير، سواء كعامل إجمالي في زيادة الإنتاجية أو في تحسين توفير رأس المال. كما ساعدت في دعم سوق الأسهم المحلقة عالمياً والذي وصل عامي 2000/1999 إلى مستوى ليس له تبرير».

ـ آلان. س. بليندر وجانيت ل. بيلين: «العقد الخرافي» Fabulous Decade دروس في الاقتصاد الضخم في التسعينيات: نيويورك 2001 ص81 وما بعدها.

ـ وانظر أيضاً: Joseph E.Stiglitz: The Roaring Nineties: تحت عنوان: «الفورة التي زال عنها السحر» برلين. 2004 ص25: «في التسعينيات الذهبية نما الاقتصاد نمواً لم يشهده منذ 25 عاماً وأعلنت المقالات الصحفية والخبراء عن قيام «اقتصاد جديد» وأصبحت الانتقادات تخص الماضي فقط؛ لأن العولمة تحقق الرخاء للإنسانية

جمعاء. ولكن في نهاية هذا العقد أسفر هذا الفجر الموهوم عن حقيقة أن ذلك لم يكن سوى مرحلة عاصفة وطفرة قصيرة أعقبتها مدة من الانحدار السريع. وهذا الوضع الاقتصادي صعوداً وهبوطاً تتميز به الرأسمالية منذ مئتي عام. لكن هذه المرة كانت «فقاعة صابون» ـ الفورة الاقتصادية وارتفاع الأسعار في سوق الأسهم ـ أكبر، وكانت نتائجها أيضاً أشد تاثيراً».

(67) Nationalismus.Ernest Gellner ـ برلين 1999 ـ ص140.

(68) «عندما تحركت القوات السوفييتية في كانون الأول (ديسمبر) 1979 إلى أفغانستان عينت زعيم البارشام «بابراك كارمال» رئيساً للبلاد. وخلال أشهر قليلة أصبحت أفغانستان مركزاً لحرب باردة مركزة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. وأصبح المجاهدون يشكلون القوات المناهضة للسوفييت ومدعومة من قبل الولايات المتحدة. ولكن كان الغزو السوفييتي يعد بالنسبة للأفغان مجرد محاولة أخرى للسيطرة عليهم من الخارج وإحلال أيديولوجية غريبة ونمط اجتماعي محل دينهم ونمطهم الاجتماعي. وقد حصل الجهاد على دفع جديد عندما أغدقت كل من الولايات المتحدة والصين والدول العربية السلاح على المجاهدين. ومن هذا الصراع الذي كلف مليون ونصف أفغاني حياتهم وانتهى بسحب الجيش السوفييتي عام 1989، جاء جيل جديد من المجاهدين يطلق على نفسه اسم طالبان أي «تلاميذ الإسلام».

انظر: أحمد رشيد: طالبان: جند الله والجهاد ـ ميونخ 2001 ص51 وما بعدها.

انظر أيضاً كتاب Steve Coll بعنوان Ghost war وفيه:

«أكثر من أي أمريكي آخر قام كيسي (كان وليم كيسي بين عام 1981-1987 مدير سي آي أيه في ظل رئاسة رونالد ريغان) بعمل التحالف بين المخابرات الأمريكية والسعودية والجيش الباكستاني. على غرار حلفائه المسلمين رأى كيسي في الجهاد الأفغاني ليس مجرد فن سياسة، بل جبهة مهمة في الصراع العالمي بين الإلحاد الشيوعي والجماعة المؤمنة بالله». ص93: «استمر السوفييت في تنفيذ أهدافهم في العالم الإسلامي، حيث جندوا «ثوريين شباباً» يريدون تغيير أنظمة التعليم في أوطانهم من أجل استئصال عناصر المجتمع التقليدية وتغييره..... أي تقويض التأثير الديني والاستعاضة عن التربية البيتية بالتربية التي توفرها الدولة. إن تربية دينية، كالتي عرفها كيسي نفسه استطاعت أن تفعل فعلها ضد التكتيك السوفييتي، سواء أكانت هذه التربية إسلامية أم مسيحية، وبما أن السوفييت رأوا في كل الاعتقادات الدينية عقبة فقد اضطهدوا الكنائس والجوامع. ومن أجل شن هجوم معاكس كان على الإسلام شبه المسلح والمسيحية شبه المسلحة أن يعملا معاً من أجل القضية المشتركة». ص95.

(69) «القوة العسكرية والقوة الاقتصادية هما شكلان للقوة الغاشمة. شكلان لقوة آمرة يستخدمها المرء لدفع آخرين على تغيير موقفهم. فالقوة الغاشمة تقوم على الترغيب والترهيب. لكن هناك أسلوب غير مباشر لممارسة السلطة. فبإمكان دولة أن تحقق أهدافها على مستوى العالم؛ لأن بلداناً أخرى تريد أن تقتفي أثرها، لأنها معجبة بقيمها وتتخذها مثالاً وتطمح إلى مستواها بالرفاهية والانفتاح. بهذا المعنى يصبح من الضروري أن يحاول المرء فهم نوايا السياسة العالمية

المناسبة، بحيث يؤثر في جذب الآخرين. وهذا لا يقل عن الإجبار على التغيير عن طريق التهديد بالأسلحة العسكرية أو الاقتصادية. وأنا أطلق على هذا المظهر للقوة ـ لجعل الناس يريدون ما تريده أنت ـ اسم «القوة اللينة».

Joseph.S.Nye ـ في كتابه «تناقض القوة الأمريكية» لماذا تحتاج القوة العالمية العظمى الوحيدة إلى حلفائها ـ شتوتغارت 2003 ص29 وما بعدها.

(70) «ربما استطاعت الولايات المتحدة، نتيجة قوتها الاقتصادية الذاتية في المجال الصناعي، أن تخصص نفقات عسكرية ضعف ما تستطيعه بريطانيا وفرنسا مجتمعتين، ولكن بالتأكيد أقل مما يستطيعه الاتحاد الأوروبي ككل، لكن تنفق الولايات المتحدة الآن أكثر من ذلك بكثير. إنه القطاع المالي هو الذي يجعل الولايات المتحدة تلعب في الدوري الخاص بها. وبرغم أن هذه الدولة قد تخلت عام 1973 عن المعيار الذهبي فقد بقي الدولار العملة الرئيسة على المستوى العالمي. وتشكل المعاملات المالية في وول ستريت نحو ثلثي تجارة البورصة في العالم. ويطلق بيتر غوان Peter Gowan على النظام النقدي العالمي، وبحق، اسم «نظام حكم الدولار و وول ستريت». ويتم تسعير السلع بالدولار أيضاً. كما أن قسماً كبيراً من احتياطي العملات في دول أخرى هو بالدولار أيضاً، والعملة الأمريكية هي الأكثر أماناً. والعالم يستثمر من خلال وول ستريت في الاقتصاد الأمريكي وهذا ما يسمح للمستهلكين بتكديس ديون شخصية، ويسمح للحكومات الأمريكية بتمويل العجوزات الكبيرة في تجارتها وميزانيتها..... فالاقتصاد المالي، الذي يبدو في

دورانه حول العالم وكأنه متعدد الجنسيات، يحمل في الواقع جواز سفر أمريكي. ويقدم المستثمرون الأجانب القسم الأعظم من رأس المال الذي يقف خلف القوة العسكرية الضاربة للولايات المتحدة».
ميشيل مان ـ القوة العظمى المغلوبة على أمرها ـ صادر في فرانكفورت/ نيويورك ـ 2003 ص70 وما يليها.

(71) كارل كوبر ـ المجتمع المفتوح وأعداؤه ـ في جزأين ـ توبينغن 2003.

(72) «إذا ما كان اعتقادي صحيحاً بأننا نعاني من نقص في القيم المدركة بشكل عام، فإن التحدي الأكبر في عصرنا هو أن نؤسس قيماً أساسية تصلح لمجتمع عالمي مرتبط إلى حد كبير بالصفقات. وأريد أن أتقدم لهذا التحدي بمرافعة من أجل مثل أعلى علينا أن نسعى إليه: أي فكرة المجتمع المفتوح. فأنا على قناعة بأنه سيكون في مصلحة المجتمعات المفتوحة القائمة قبلاً أن تدعم تطوير مثل هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي في كل أنحاء العالم وخلق مؤسسات دولية تتناسب مع المجتمع الدولي المفتوح».
جورج سوروس: المجتمع المفتوح ـ من أجل إصلاح الرأسمالية العالمية. برلين 2001 ص139.

(73) في الكثير من الثقافات كانت الأهمية الأساسية للحداثة ـ برنامجها الثقافي ـ التاريخي ـ مختلفة جداً عن التصور الغربي الأصلي، الذي قام على أفكار التنوير والتطور وانطلاقة النظرة التاريخية الكبيرة إلى الفعل، وعلى تحقيق الذات من قبل الأفراد، وعلى التحرر الاجتماعي والفردي.

وبينما فُهمت الحداثة في الكثير من المجتمعات غير الغربية بأنها الإسهام المتزايد للمشهد الوطني أو للدولي في الأفكار المتعلقة بالمساواة والمشاركة، لم يكن هناك دائماً بالضرورة قبول للأبعاد الأخرى وبخاصة تلك المتعلقة بالحرية الفردية والاستقلال الاجتماعي والفردي بعلاقتها الوثيقة بالانطلاقة التاريخية للعقل، والتي كانت مكوناً أساسياً بالنسبة للنقاش الأوروبي الغربي للحداثة منذ عصر التنوير.
ـ إيزنشتات: «تناقضات الحداثة» ص126.

(74) هيجل. فينومينولوجيا العقل ـ هامبورغ 1952 ص126.

(75) تقويم فيشر ـ 2004 ص1314.

(76) نفس المصدر ص1317.

(77) كان عام 2002 يحتل المرتبة الثانية بارتفاع درجة الحرارة منذ بدء التسجيل عام 1861. كان المتوسط العالمي لحرارة سطح الأرض أعلى بنسبة 5,0 درجة على مقياس سيلزيوس منه خلال الأعوام من 1960-1990 (بلغ 58,0 من الدرجة عام 1998 الذي بلغت فيه الحرارة أعلى معدلاتها) وكانت العشر سنوات الأعلى حرارة قد جاءت بعد عام 1987. والمعدل المتوسط يبلغ الآن نحو 6,0 من الدرجة أعلى منه عام 1900. وقد تسارع هذا الارتفاع منذ عام 1976 بشدة، ويسير بسرعة ثلاثة أضعاف ما كان عليه هذا المتوسط على مدى المئة عام الأخيرة.
نفس المصدر ص1314.

(78) نفس المصدر ص1312.

(79) مقتبسة عن إليزابيث زيغتون ـ صلاة الطمأنينة ـ ميونخ/فيينا 2001.

(80) هانس.ج.مورغنتاو: القوة والسلام ـ إرساء نظرية للسياسة الدولية ـ غوترسلو 1963 ص69 وما بعدها.

(81) «مسألة أن المرء لا يمكن أن يطلق على العنف المنظم سوى عبارة «حرب» عندما يكون هذا العنف من الدولة وإلى الدولة وضد الدولة. كانت بالنسبة لكلاوزيفيتش شبه مسلّمة. وهذا ما ينطبق أيضاً على معاصريه ومن بينهم أكثرهم توجهاً نحو السلام مثل عمانوئيل كانط في مشروعه «حول السلام الدائم».

فان كريفيلد: مستقبل الحرب ــ ص66 وما بعدها.

(82) عمانوئيل كانط: حول السلام الدائم. أعماله: المجلد الحادي عشر ــ صدر في فرانكفورت عام 1977 ص2003.

(83) «لأن هدف كل الدول هو البقاء على قيد الحياة، فإنها تعمد إلى القوة الذاتية. فهي تتسلح وتشكل التحالفات وتمارس سياسة توازن».

أرنست أوتو تشيمبل: سلام جديد في أوروبا ــ نقد للواقعية الجديدة والسياسة الواقعية /فرانكفورت/نيويورك/2000 ص16.

(84) معجم الاقتباسات السياسية ـ تصنيف روبرت ستيوارت ـ لندن ـ 1984 ص127.

(85) توماس هوبس: لوياتان ـ هامبورغ 1996 ـ ص145 ـ الكائن الأسطوري لوياتان جاء من الكتاب المقدس في سفر أيوب ــ 40 ــ 25 ــ إنجيل القدس ــ فرايبورغ 1968 ص871.

(86) «الدولة الحديثة مقترنة أشد الاقتران بالحرب: فقد قامت من الحرب. ودأبت على إنهائها في الداخل. وعلى تقويتها إلى درجة لا يمكن

تصورها..... فمن يعيش داخل منطقة محددة، ويتبع لدولة معينة يعد صديقاً. ومن يقف خارج حدود هذه الدولة فهو عدو افتراضي. هذا هو النموذج الأساسي للسياسة الذي ساد منطق الدولة أو بالأحرى الحرب، طيلة القرنين السادس عشر وبداية السابع عشر في أوروبا. وهذا يعني السلام نحو الداخل والحرب نحو الخارج».

هرفريد مونكلر: باسم الدولة، فرانكفورت 1987 ص217.

(87) أول ما تمت صياغة الفكرة الحديثة حول موضوع السيادة في أواخر القرن السادس عشر كانت مرتبطة مع الظاهرة الجديدة للدولة القائمة على منطقة محددة ومعروفة. تعتمد هذه الفكرة في صيغتها القانونية على الوضع السياسي القائم في ذلك العصر ـ ظهور السلطة المركزية التي مارست نفوذها القانوني فوق منطقة محددة. هذه السلطة، التي كانت آنذاك بالدرجة الأولى ـ ولكن ليس بالضرورة ـ في يد ملك مستبد كانت تعلو على جميع السلطات الأخرى في هذه المنطقة. وعلى مدى قرن من الزمن أصبحت محكومة بالناحية القانونية، سواء داخل هذه الأرض أم خارجها. بعبارة أخرى: لقد أصبحت ذات سيادة. ومع نهاية حرب الثلاثين سنة كانت السيادة كسلطة سامية على منطقة محددة قد تحولت إلى حقيقة سياسية كانت تعني انتصار أمراء المقاطعات على السلطة العامة للقيصر والبابا من جهة، من جهة أخرى طموحات طبقة النبلاء الإقطاعيين نحو التجزئة».

هانس.ج.مورغنتاو: السياسة بين الأمم ـ نيويورك 1985 ص328.

(88) «إن واسطة وجود التعساء هو القوانين» غيرسهوم شولم ـ مذكرات ـ 1917 ـ 1923 ـ فرانكفورت 2000 ص210.

(89) «في سلام فستفتاليا انبثق مبدأ آخر ولأول مرة بعد صراعات مريرة، وهو حقيقة أنه ظلت هنا أيضاً تناقضات قائمة، وتأجلت العديد من المسائل المختلف عليها أو مرت بصمت، ولكن ذلك يجب ألا يعني أن المبادئ الكبيرة والحاسمة التي تم التطرق إليها قد عُمل بها.
لنأخذ مثلاً الاعتراف الواضح بمبدأ المساواة بين المذهبين في الرايخ، وبالاعتراف القائم على القانون الدولي بالمساواة بين الدول وبالإرساء القانوني لسيادة البلاد والطبقات ومشاركتهم في سلطة الرايخ...... ويجب ألا ننسى في هذا المجال الحقيقة المهمة بأن المرء قد أخذ على عاتقه تأمين النظام الجديد ضد تناقض البابوية العالمية من خلال بنود خاصة بعدم الاعتراض، وضد القيصرية العالمية من خلال قوانين الكفالة. وكان لكل ذلك أكبر الأهمية لقيام عالمنا الحديث. وقد حل التفكير الجديد محل العقيدة الخلاصية (Universalism) التي سادت في العصور الوسطى. يعتمد النظام الجديد في سلم فستفاليا للمرة الأولى وبشكل يمكن إدراكه بوضوح على التجاور القسري لمختلف القوى والسلطات. وقد تم تطبيق تفكير عقلاني جديد، جشم نفسه عناء الدخول في الأشياء بناء وتنظيماً. لأنه بدلاً من قانون غير مكتوب هو بالنسبة لمجالات واسعة في قانون الدولة والشعوب والكنيسة قد دخل كمشروع معاهدة. يمكن وبحق أن نعده القانون الأساسي لأوروبا العصر الحديث».

فريتز ديكمان ـ سلم فستفتاليا ـ مونستر 1992 ـ ص495.

(90) ليوبولدفون رانكه: القوى العظمى ـ فرانكفورت، 1995 ص23.

(91) «يعود أصل القومية Nationalism الحديثة إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر. كان الوحي الأكبر الجديد لها هو الثورة الفرنسية. فقد أعطت للحركة الجديدة قوة دفع شديدة. وفي نهاية القرن الثامن عشر ظهر الفكر القومي في مجموعة كبيرة من الدول الأوروبية المتباعدة عن بعضها في وقت واحد تقريباً. لقد حان وقتها لتفعَّل من تطور الإنسانية. ولكن الثورة الفرنسية لا تعد نقطة انطلاقها، بل كانت أحد العوامل القوية في تكثيفها وانتشارها. ومثلها مثل جميع التيارات الأخرى في التاريخ، فإن القومية متجذرة عميقاً في الماضي».

هانس كون. فكرة القومية Nationalismus ـ فرانكفورت 1962 ص9.

(92) «أرادت مرسيليا منذ شهر آذار (مارس) 1791 أن تزحف إلى نهر الراين. وفي حزيران (يونيو) بدا كل الشمال وكل الشرق.... في اللحظة نفسها مسلحاً. وتحرك المركز، في أركيس Arcis زحف ثلاثة آلاف رجل من أصل عشرة آلاف ذكور من سكان المنطقة. وفي قرية أخرى مثل أرجنتوي قام الجميع بلا استثناء.

......ويكفي مثال واحد لوصف ذلك الوقت... مقولة للذكرى.

نص المرسوم الصادر في 28 كانون الأول (ديسمبر) عام 1791 الذي نظم الحرس الوطني الطوعي وألزمهم بالخدمة مدة سنة كاملة، على عقوبة بحق أولئك الذين يتركون الخدمة قبل انقضاء السنة، بحرمانهم من شرف الجندية. يا له من شعب متغير، فقبل الثورة لم يكن شيء أبغض إليه من الخدمة العسكرية..... ماذا حدث الآن لهذا الجنس الخائف والخانع الذي أحنى رأسه.. لهذا الحيوان الذي يمشي على أربع؟ لم أعد أستطيع استيعاب ذلك. الآن أصبحوا رجالاً».

جولس ميشليت: تاريخ الثورة الفرنسية ـ المجلد الثاني ـ فرانكفورت 1988 ص241.

(93) «لم تجد الطاقات الهائلة المستيقظة للحضارة الحديثة، فقط من خلال زيادة عدد السكان، التي لم تكن في أي وقت مضى على ما هي عليه الآن، لم تجد في الأنظمة العنيدة (المتحجرة) والاصطناعية للقوى العظمى القارية التي تضيق حالياً على بعضها، مجالات العمل المناسب لها..... فقد احتقنت هنا وهناك، بهذا الشكل أو ذاك من جديد لتتفرغ بأسلوب ثوري أو بالحروب.
إن الثورة الكبرى لم تنظف الجو. وطالما أن الحضارة مستمرة في الصعود، فلن تنقصها التوترات العاصفة.»
لودفيج ديهيو: توازن أم هيمنة. ملاحظات على المشكلة الأساسية لتاريخ الدول الجديدة. زوريخ ـ 1996 ص259 وما بعدها.

(94) وودرو ويلسون: مقدمة نقدية غير منشورة لمذكرة سلام. نحوالي 25 تشرين الثاني (نوفمبر) 1916.

(95) ألبرت ماتيس ـ الثورة الفرنسية. المجلد الأول ـ زوريخ ـ 1940 ص107.

(96) تذمر كامبون Cambon في 10 (ديسمبر) قائلاً: «كلما توغلنا في أرض العدو، كلما أصبحت الحرب أكثر دماراً، خاصة في ظل مبادئنا الفلسفية ذات الصدر الواسع. إن وضعنا يتطلب منا أن نحزم أمرنا يوماً، نعيد ونكرر، إننا جلبنا الحرية لجيراننا، لكن نجلب لهم أيضاً موادنا الغذائية وأموالنا. إنهم لا يريدون العملة التي أصدرناها».
تم تكليف كامبون بتقديم مشروع حول (تصور) للأسلوب الذي يجب أن يتبعه الجنرالات في المناطق المحتلة. فكان المشروع جاهزاً في 15

ديسمبر. وقد عرض بوضوح هدف حرب الثورة أنه إلغاء الامتيازات القديمة. «كل من يتمتع بامتيازات، وكل ما هو استبدادي يجب معاملته معاملة العدو في كل المناطق التي ندخلها..... بالتأكيد سيكون الأمر جميلاً لو أن شعوب المناطق المحتلة، على غرار الفرنسيين، قد قاموا بأنفسهم بإسقاط الإقطاعية، وبما أن ذلك لسوء الحظ، لم يحدث، كان علينا أن نقدم نفسنا كسلطة ثورية وندمر النظام القديم الذي استعبدها. وبهذا الأسلوب ستمارس فرنسا الدكتاتورية الثورية لمصلحتهم، بشكل سافر أمام العالم أجمع».

نفس المصدر ص398.

(97) نيكولو ميكيانيلي: تاريخ فلورنسا. زوريخ 1993 ـ ص430.

(98) «حسب المفهوم العام ينظر حالياً إلى المبادئ الأساسية التقليدية للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى على أنه عقبة أساسية أمام السيادة العامة للسلام والعدالة. تؤدي وجهات النظر هذه التي يتم تداولها في النقاشات في أمريكا وجزء كبير من أوروبا الغربية كموضوع عام ـ لكن قلما يكون ذلك ممكناً في الدول السائرة في طريق النمو ـ إلى ثورة في النظام الدولي الذي ظل قائماً مدة تزيد عن ثلاث مئة عام».

كيسنجر: تحدي أمريكا ـ ص304 وما بعدها.

(99) «إن الدفاع عن الولايات المتحدة والشعب الأمريكي ومصالحنا الوطنية والدولية هو دفع التهديدات قبل أن تصل إلى حدودنا وإفشالها. إن الولايات المتحدة سوف تسعى دائماً إلى دعم المنظمات الدولية، لكنها

لن تتردد في التصرف عندما تدعو الضرورة إلى استخدام حقنا في الدفاع عن النفس، باتخاذ إجراءات وقائية ضد أولئك الإرهابيين وردعهم عن إلحاق الأذى بشعبنا وبلدنا».
إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ـ سبتمبر أيلول 2002 ص13.

(100) بيل ـ النظام العالمي الجديد.

(101) «إن ما ألحق الأذى القاتل بالمستعمرين القدماء هو ثبوت إمكانية التغلب على الرجل الأبيض وعلى دوله بشكل مزرٍ ومذلٍ وأن القوى الاستعمارية القديمة كانت في موقف ضعيف جداً بعد إحراز أي انتصار عليها، أضعف من أن تستطيع بعده استعادة مواقعها السابقة».
هوبسباوم: عصر التطرف ص274.

(102) «كانت الحربان العالميتان اللتان حدثتا في القرن العشرين في منطلقهما عبارة عن حروب أوروبية من أجل السيطرة. أوضحت الحرب الثانية ما أعلنت عنه الأولى وما لم يتم الاعتراف به آنذاك: وهو نهاية عصر الهيمنة الأوروبية ومن ثم حروب الهيمنة الأوروبية. لقد دخلت عناصر تاريخية جديدة إلى القيادة السياسية والثقافية والاقتصادية للعالم ـ الأمر الذي لم يكن في القرن التاسع عشر ـ مثل الولايات المتحدة وروسيا. وقد اتضح ذلك منذ عام 1945.
وفي عام 1961 اتضح أن القارات التي كانت حتى ذلك الوقت متعلقة بأوروبا ـ آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ـ بدأت تطمح للتطور بسرعة مفاجئة إلى شركاء متكافئين في السياسية الدولية، كما في الاقتصاد والثقافة. وقد حدث هذا التحول باسم القومية أو التوجه القومي.

وما جرى في القرن الثامن عشر على الضفتين، الغربية والشرقية لشمال المحيط الأطلسي قد أصبح ـ بعد مئتي سنة ـ حركة تشمل العالم أجمع».

كون ـ فكرة القومية ـ ص555.

(103) انظر أيضاً حول هذا الموضوع: بيتر ألتر: القومية ـ فرانكفورت 1985 ص118 وما بعدها.

«في الكثير من الوجوه يضطر المرء بناء على التاريخ الأوروبي في النصف الأول من القرن العشرين حتى للحديث عن أن موكب انتصار مبدأ الدولة القومية قد زاد من حدة المنافسات والصراعات بين الأمم الأوروبية وصعّدها إلى أبعاد لم تعرفها مسبقاً. أسهمت هذه التجربة إلى حد كبير في جعل الاعتقاد الساذج بنظام الدولة القومية الذي يخلق السلام في أوروبا المدمرة والمقسمة بعد عام 1945، يتبخر كلياً. لكن مبدأ الدولة القومية لم يفقد بذلك تأثيره التاريخي العالمي، الشيء الذي تغير هو الموقع الجغرافي لهذا التأثير. ففيما يسمى بالعالم الثالث شهد مبدأ الدولة القومية انتعاشاً جديداً في مسيرة تشتت وانحلال الإمبراطوريات الأوروبية الاستعمارية».

(104) «يبدو أن الحرب قديمة قدم الإنسانية، أما السلام فهو اختراع حديث» كما قال رجل القانون، السير هنري ماين في منتصف القرن التاسع عشر» اقتباس.

ميشائيل هوارد: اختراع السلام. حول الحرب وتنظيم العالم ـ لونيبورغ 2001 ص9.

(105) كينيث.ن.وولتس: نظرية السياسات الدولية، نيويورك 1979، ص102.

(106) «وهنا فإن المأزق الأمني هو أيضاً ظاهرة مهمة، وفي الوقت نفسه متناقضة، لسياسة أمن جميع الدول ضمن منظومة القوة الذاتية تحت شروط الفوضى. كثير من الوسائل التي تستخدمها دولة من الدول من أجل زيادة أمنها تقلل من أمن الآخرين. إذ ترد على ذلك فيسوء الوضع الأمني عندها. فالقوة الذاتية لا تؤدي إلى حماية الدول، بل إلى تهديدها».
تشيمبل: أمن جديد في أوروبا. ص15.

(107) ديهيو. توازن أم هيمنة. صـ364 وما بعدها.

(108) إليكسيس دو تاكويفيل: حول الديموقراطية في أمريكا ـ الجزء الأول. زوريخ 1987 ص24 وما بعدها.

(109) أستولف دو كوستين: ظلال روسية. رسائل تنبؤية من عام 1839. ص459.

(110) نفس المصدر ص83.

(111) «يجب على الاشتراكية المنتصرة أن تحقق الديموقراطية الكاملة، ومن ثم ليس فقط تحقيق المساواة الكاملة بين الأمم، بل أيضاً حق تقرير المصير للأمم المضطهدة. أي الاعتراف بالحق في الانفصال السياسي الحر، وعلى الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية التي لن يصبح بإمكانها من خلال كل نشاطها، سواء الآن أم في أثناء الثورة وبعدها، أن تثبت أنها

ستحرر الأمم المضطهدة وتقيم علاقاتها معها على قاعدة التوحد الحر
ـ لكن مثل هذا التوحد سيصبح مرحلة خادعة من دون حرية الانفصال
ـ إن مثل هذه الأحزاب ترتكب الخيانة بحق الاشتراكية».
فلاديمير.ي.لينين: الثورة الاشتراكية وحق الأمم في تقرير المصير».
الأعمال الكاملة المجلد 22 ـ برلين 1960 ص144.

(112) «روسيا هي قولاً واحداً أمة من الغزاة وقد بقيت كذلك مدة قرن كامل، إلى أن خلقت لها الحركة الكبرى عام 1789 خصماً مخيفاً ذا بأس شديد. ونعني بذلك الثورة الأوروبية والقوة المتفجرة للأفكار الديموقراطية والنزعة الفطرية للإنسانية نحو الحرية. منذ تلك المرحلة لم يكن هناك بالواقع في القارة الأوروبية سوى قوتين: روسيا بنظامها الاستبدادي من جهة والثورة بديموقراطيتها في جهة أخرى».
حسب ما كتب فريدريش إنجلز في افتتاحية صحيفة نيويورك ديلي تريبون في 12/أبريل (نيسان) 1853 العدد 3740. مقتبس عن «كارل ماركس» فريدريش إنجلز: ميل روسيا نحو الغرب. زوريخ 1991. صـ28.

(113) «في البدء كان نابليون. لقد وقع تاريخ الألمان وحياتهم وخبراتهم خلال عقد ونصف من مطلع القرن التاسع عشر ـ حيث أرسيت قواعد ألمانيا الحديثة ـ تحت تأثيره الطاغي. كانت السياسة قدراً. وكانت سياسته: حرب وغزو، واستغلال واضطهاد، إمبراطورية ونظام جديد. تراوحت إمكانات تصرف الدول الأخرى بين التكيف والمقاومة. نادراً ما جاءت جميع مجالات الحياة في ظل سياسة القوة والضغط، من الخارج، فحتى الإصلاحات الكبرى التي غيرت طابع الدولة والمجتمع، كانت محكومة بذلك، شاءت أم أبت».
توماس نيبرداي. تاريخ ألمانيا 1800 ـ 1866، ميونخ 1983 ص11.

(114) «قبل سنوات وصف الكاتب الصربي دراجان فيليك، يوغوسلافيا بأنها كعب آخيل أوروبا الموحدة في المستقبل» وقد أظهرت التطورات أنه محق بهذه التسمية».

ريتشارد فاغنر: السماء الخالية ـ رحلة إلى قلب البلقان ـ برلين 2003 ص267.

(115) «لحرب البلقان جذور عميقة متأصلة في التناقضات القومية والاقتصادية والسياسية في شبه الجزيرة الجميلة إلى أبعد الحدود. شبه جزيرة حظيت بدلال الطبيعة وتشويه البشر. لقد أدى التطور الاقتصادي هنا إلى نمو الوعي القومي وفي الوقت نفسه إلى الطموح نحو تقرير المصير القومي والسياسي. صربيا تحتاج إلى ممر يصلها بالبحر. وخلق شروط حياة عادية في مقدونيا هو ضرورة أساسية لتطور دائم وهادئ في بلغاريا. كل ذلك لا يرقى إليه الشك. وعلى هذا الأساس لم تتشكل هذه الروح المحاربة لدى الأوساط السياسية القائدة فقط، بل أيضاً بين الأوساط الشعبية، كما استطعت أن ألحظ».

ليو تروتسكي: حروب البلقان 1912 ـ 1913 ـ صدر في أسن 1996 ص179.

تابع تروتسكي كلا الحربين كصحفي. وما تزال مقالاته وتحقيقاته وتحليلاته حتى الآن، وعلى ضوء تجارب التسعينيات من القرن العشرين، جديرة بالقراءة. فالمشكلات والصراعات قلما تغيرت في هذا الجزء من أوروبا.

(116) «لم يكن على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أن تنتظر حتى تمتد الحرب إلى مقدونيا. فإذا ما وصلت الحرب إلى هناك كان ذلك

حرباً بلقانية. لأن ما من أحد من جيراننا سوف ينعم بالهدوء [هذا ما نقلته صحيفة واشنطن بوست عن الرئيس المكدوني السابق غليغوروف] والخبراء يوافقون على هذا التقييم القائم. [ستكون مكدونيا هي البوسنة القادمة. كما قال سفير سابق في يوغسلافيا]. وسوف يمتد الصراع هناك إلى اليونان وبلغاريا وألبانيا».

جون نيوهاوس: بون. الغرب وحل يوغسلافيا. في: أوراق حول السياسة الألمانية والدولية، 10، 1992 ص1201.

(117) فاغنر: السماء الخالية ص265.

(118) «فشلت كلتا التجربتين اليوغسلافيتين خلال القرن العشرين أخيراً بسبب طموح القيادة عند صربيا وطبقتها السياسية».

نفس المرجع ص264.

(119) فولفغانغ بيتريتش، كارل كازر وروبيرت بشلر: كوسوفو، أساطير أرقام وحقائق: الطبقة الثانية. كلاغنغورت 1999 ص173 وبعدها.

(120) «يُتوقع من ميلوزيفيتش أن يرى مهمته المقدسة في «تطهير» كوسوفو من مليوني مسلم يعيشون هناك، بالدرجة الأولى عن طريق تشريدهم إلى ألبانيا. ويجب ألا نفاجأ بأن الناس يمتنعون عن ترك أوطانهم طوعاً. إنهم يريدون دولتهم المستقلة كلياً ـ دون أي رابط مع صربيا. وكان تكتيك ميلوزيفيتش هو «تجويع المسلمين اقتصادياً وثقافياً». وسرعان ما بدأ ـ كما كان متوقعاً ـ بإرهابهم من خلال قواته الأمنية. أما الصراع الحقيقي، كما يظن الكثير من الدبلوماسيين، فسوف يندلع من قبل المسلمين المجروحين في الأعماق. ومصيرهم سوف يكون

على الأغلب في ألبانيا المجاورة.... ستقف اليونان إلى جانب صربيا. أما بلغاريا فسوف تدخل اللعبة مضطرة في هذه النقطة تحت ضغط السلافيين المكدونيين. وفي وقت من الأوقات قد ترى تركيا نفسها ـ التي تحجم عن التدخل الآن ـ مضطرة للقيام بشيء ضد الأعمال الوحشية المتصاعدة التي ترتكب ضد المسلمين.... هذا السيناريو غير واضح. ولكن الاحتمال الكبير هو أنه سيكون هناك سفك دماء، أشنع مما كان في البوسنة».

نيوهاوس. بون. الغرب وانحلال يوغوسلافيا ص1201. كُتب هذا التحليل عام 1992 وثبت أنه كان بنوءة لأن تدخل الأمم المتحدة عام 1999 فقط هو الذي حال دون الوصول إلى أسوأ نتائج حرب البلقان الكبرى.

(121) «كان ممثلو الأمم المتحدة مطلعين جيداً على ما سيحدث. وقبلاً وخلال أوج الحرب في كرواتيا عندما كان السلام ما يزال يسود البوسنة كتب فانس إلى وزير الخارجية الألماني هانس ديتريتش غنشر وحذّره بأن ضغط ألمانيا على المجموعة الأوروبية للاعتراف بكل من كرواتيا وسلوفينيا سوف يكون مدعاة للحرب في البوسنة».

ديفيد ريف: المجزرة ـ البوسنة وعجز الغرب. ميونخ 1995 ص236.

انظر أيضاً التحليل الموجز لسياسة ألمانيا آنذاك حيال يوغوسلافيا كتبها هانس يورغن آكس: هل قسم غنشر يوغوسلافيا؟ أساطير وحقائق السياسة الخارجية لألمانيا الموحدة. في أرشيف أوروبا ــ 12، 1993 ص351 ــ 360. وكذلك في: الحرب في شبه جزيرة البلقان. ارتباك عالم الدول. إصدار أنجيليكا فوله وفولفغانغ فاغنر. بون 1994 ص95.

(122) «يرى بعض الدبلوماسيين في أوروبا وأمريكا، عندما يعودون بتفكيرهم إلى العام الماضي نقاطاً مختلفة كان يمكن لأمريكا وحلفائها ـ خاصة فرنسا وبريطانيا ـ أن تتعاون معاً بشكل مباشر. وعندما دمر الصربيون في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي مدينة فوكوفار الكرواتية تدميراً كاملاً، أو عندما قصفوا بالمدفعية مدينة دوبروفنيك التي كانوا يحاصرونها كان يمكن لأجزاء من الأسطول السادس الأمريكي والبحرية الفرنسية القيام بعمليات بحرية وجوية ضد المواقع الصربية. أيضاً كان من الممكن الاستعانة بقوات بريطانية».
نيوهاوس، بون: الغرب وتفكك يوغوسلافيا ص1196.

(123) يُضمّن المؤلف في انتقاده للموقف الهادئ الذي اتخذته القوى اليسارية الألمانية آنذاك نقداً ذاتياً أيضاً.

(124) «إن الأحداث المتعلقة باستيلاء صرب البوسنة على «منطقة الحماية» التابعة للأمم المتحدة سريبرينيشا في البوسنة والهرسك في تموز (يوليو) 1995 معروفة للعالم بكل تفاصيلها. وبرغم قرار مجلس الأمن الذي أُعلن فيه تحديد منطقة «خالية من الاعتداءات المسلحة أو أي أعمال معادية»، هاجمت وحدات من جيش صرب البوسنة المدينة واستولت عليها. وخلال بضعة أيام تم اقتلاع /25/ ألف مسلم بوسني، غالبيتهم من النساء والأطفال والشيوخ، كانوا يعيشون في المنطقة، وتم ترحيلهم في جو من الرعب من قبل قوات صرب البوسنة في حافلات مكتظة ونقلهم إلى خطوط جبهة المنطقة التي في أيدي مسلمي البوسنة. وكان هناك مصير آخر في انتظار رجال مسلمي البوسنة الذين هم في سن الجندية. فعندما حاول الآلاف منهم الفرار من المنطقة، تم إلقاء

القبض عليهم واحتجازهم ضمن ظروف وحشية ثم إعدامهم. أكثر من سبعة آلاف شخص لم يعودوا ثانية».

من قرار الحكم الصادر عن محكمة لاهاي لمجرمي الحرب ضد جنرال صرب البوسنة، راديسلاف كرستشيك. في: سريبرينيتشا ـ محاكمة. صدر الحكم بالسجن مدة 46 عاماً بسبب المجازر وأعمال قتل متفرقة.

(125) راينهولد، نيبور: سخرية التاريخ الأمريكي، نيويورك 1952.

(126) ج.و.ف. هيغل: فلسفة التاريخ. في: درس، جزء 13، فرانكفورت/ماين،1973، ص114.

(127) لقد عرف غوته منذ ذلك الوقت تلك الفروق الأساسية بين أمريكا وأوروبا:

«أمريكا! إن وضعك أفضل
مما هو في قارتنا القديمة
ليس لديك قصور متهدمة
ولا حجارة من البازلت
وأنت لا يزعجك في
داخلك، في زمنك الحيّ
ذكريات لا لزوم لها
وخصام لا طائل منه»

ي.ف.غوته: المؤلفات الكاملة، الجزء2، فرنكفورت/ماين، 1988، ص739.

(128) «إذا كانت هناك اعتداءات جدية على المصالح الأمريكية أو على التراب الأمريكي... فسيزداد القلق والضغط بشكل درامي، وعلى كل

رئيس أمريكي أن يكون مستعداً لذلك... على أولئك الذين لا يطيقوننا أن يعرفوا كيف يخافون منّا». فالتر راسل ميد: القوة والإرهاب والسلام والحرب. إستراتيجية أمريكا العليا في عالم من المخاطر، نيويورك 2004، ص127.

(129) «ما كان هدفنا، من كان عدونا، كيف يجب أن يكون جوابنا، هل يكون حرباً على الإرهاب بشكل عام أو يكون موجهاً ضد القاعدة فقط؟» ريتشارد أ.كلارك: ضد كل الأعداء، هامبورغ 2004، ص56.

(130) يدعو بوش خريجي وست بوينت إلى الخدمة في الكفاح ضد الإرهاب. من كلمة الرئيس في الموقع: http//amerikadienst.usembassy.de

(131) «تبحث معظم الأمم عن الأمن بالطريقة نفسها التي تقوم بها الحيوانات، حيث تفر إلى وضع الدفاع وتحاول أن تكون غير ظاهرة أو لافتة للنظر، أو أنها تحيد من طريق كل الأخطار. على عكس ذلك كانت الأمة الأمريكية، فهي في رد فعلها بشكل عام... تلجأ إلى الهجوم وتعترض المخاطر وتحيّدها وتتغلب عليها إذا استطاعت.... فالتوسع هو طريق الأمان». جون لويس غاديس: المفاجأة والأمن والخبرة الأمريكية، كامبريدج/ماساتشوستس2004، ص13.

(132) هنري كيسنجر: عقل الأمم، برلين1994، ص13.

(133) غاديس: المفاجأة والأمن... ص87.

(134) «ازدادت أهمية المدارس التقليدية مع نهاية الحرب الباردة، فالحرب الباردة كانت مرحلة طويلة من الاستقرار، سواء كان ذلك في السياسة

العالمية.... أو في نقاشات السياسة الأمريكية الخارجية؟» والتر راسل ميد: سياسة أمريكا الخارجية وكيف غيّرت العالم، نيويورك 2001، ص246.

(135) كيسنجر: عقل الأمم، ص12.

(136) سيطرت الشيوعية حول سنة 1950 على المنطقة الأوروآسيوية من ألمانيا الشرقية إلى كوريا الشمالية. ولكن أمريكا كانت صاحبة السلطة الإستراتيجية في البحر والجو على كل أنحاء المعمورة الأخرى ببركة العديد من حلفائها وتابعيها الذين كان همهم القتال ضد الاتحاد السوفييتي. ولم تظهر السيطرة الأمريكية إلا بموافقة قسم كبير من العالم» إيمانويل تود: الولايات المتحدة الأمريكية ـ قوة عالمية، ميونيخ 2003، ص29.

(137) رايموند آرون: الجمهورية الإمبريالية. الولايات المتحدة الأمريكية وباقي العالم. شتوتغارت/زوريخ 1975.

(138) «إن تعريفاً أوسع وأدق لمفهوم الإمبراطورية يجعل من الممكن الاستغناء عن مفهوم السيطرة» نايال فيرغوسون: الإمبراطورية المنكرة، برلين 2004، ص23.

(139) لا يرى نايال فيرغوسون ذلك التعارض الأساسي بين قواعد الديمقراطية الأمريكية... وبين ما يطلبه من انتقال إلى إمبراطورية أمريكية. ولذلك يفتش عن توضيح لعدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية بالتحول إلى إمبراطورية، في علم النفس السياسي لهذه الدولة.

(140) كلايد بريستوفيتس: دولة مارقة. إلى أين تتوجه أمريكا؟، دوسلدورف/زوريخ 2004، ص29.

(141) توركفيل: حول الديمقراطية في أمريكا، ص169.

(142) «إنه من الخطأ أن نخلط بين الإمبريالية والسيطرة، فالولايات المتحدة بالتأكيد ليست إمبراطورية بالمفهوم الذي كان سائداً في الإمبراطوريات الأوروبية في القرنين التاسع عشر والعشرين، إذ كانت السياسة هي الصفقة الرئيسة لها. وبالرغم من أن هناك علاقات غير متوازنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأخرى الأضعف التي يمكن أن يتم استغلالها، فإن استخدام كلمة إمبريالي دون أن تكون هناك سيطرة سياسية هو استخدام غير دقيق ومضلل.» جوزيف س.ناي: أمريكا ليست إمبراطورية في جريدة سود دويتشه تسايتونغ 23/22 أيار/مايو2004، ص2.

(143) ما الذي ندعوه «التيار المحافظ الجديد»؟ دعونا نترك «عرّاب» هذا التيار، كما يسمي نفسه، إيرفينغ كريستول، يعبر عن ذلك: «تشكل المقاومة ضد المخططات الإمبريالية للأنظمة الشيوعية الشمولية منطلق هذا التيار. وقد كان الدافع للوصول إلى إعطاء هذه المقاومة أكبر تأثير ممكن، هو التحدي السياسي بالإضافة إلى مقاومة تلك الرغبة المتزايدة لسياسة التهدئة وكما تُمارس في بعض الدوائر الليبرالية. ولكن ما بعث القلق في نفسي هو تلك المؤشرات على الانهيار والتفسخ التي أصبحت كامنةً في المجتمع الأمريكي». إيرفينغ كريستول: التيار المحافظ الجديد ـ سيرة تطور عقيدة، مختارات 1949-1995، نيويورك1995، ص486.

(144) «انتهت كل المقارنات بين أمريكا وروما سنة2003. فأمريكا كقوة عالمية مسيطرة ووحيدة، لم تكن معروفة، كذلك إلا منذ بضعة عقود

من السنين بينما دامت سلطة روما أكثر من أربع مئة سنة. [...] ليست الولايات المتحدة اليوم إمبراطورية كما أوجدتها روما، صحيح أن لديها أكبر قوة في العالم ولكن ليس لديها السيطرة المطلقة على العالم كما كانت روما». بيتر بيندر: القوة العالمية أمريكا ـ روما الحديثة، شتوتغارت،2003، ص245.

(145) «إن مبدأ السلطة الشعبية ليس مُغَيَّباً أو غير مثمر في أمريكا كما هو عليه الحال لدى بعض الشعوب الأخرى. فهو معترف عليه بحكم العادة وتعلنه القوانين، وهو ينتشر بحرية ويفرض صلاحيته». توكفيل: حول الديمقراطية في أمريكا، ص83. وص87: «الشعب يسيطر على العالم الأمريكي السياسي كما يسيطر الله على الكون».

(146) «إن الجوهر الحقيقي للمدنية الأمريكية [...] هو نتيجة [...] قوتين متباينتين تماماً، يختلفان في أمكنة أخرى ما عدا في أمريكا التي عرفت كيف توفق بينهما. وأقصد بذلك روح الدين وروح الحرية. المرجع السابق، ص65 وص433: «يقطن القسم الأكبر من أمريكا أناس مسيحيون تخلصوا من السلطة البابوية وأحضروا معهم إلى العالم الجديد مسيحية لا أجد وصفاً لها أفضل من أنها ديمقراطية وجمهورية».

(147) «منذ خمسين عاماً والناس يعيدون على مسامع الأمريكيين أنهم الشعب الوحيد المتدين والمثقف والحر. دليل ذلك استمرار المؤسسات الديمقراطية، مع أنها فشلت في الكثير من أنحاء العالم». المرجع السابق ص557.

(148) «يبدو أن التوجه الجمهوري يميل نحو الإمبريالية. كذلك كانت الإمبريالية خطراً على أنظمة الحكم الجمهورية؛ لأنها دمرت المؤسسات التي تولّدت عن هذه الأنظمة». يوناثان شيل: سياسة السلام ـ السلطة واللاعنف ومصالح الشعوب، ميونيخ/فيينا2004، ص261 وما بعدها.

(149) «إن الجذر الثاني والأقوى من جذور إنكلترا الجديدة كان شركة خليج ماساتوستس التي عملت على تهجير البوريتانيين الذين حاولوا أن يخلصوا الكنيسة الإنكليزية من بقايا الكاثوليكية...» يورغن هايدكينغ: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، توبينغن1966، ص10 وما بعدها.

(150) «ليست النجوم ولا القمر هي التي تنير الليل وليست هي الشمس التي تنير النهار وإنما هي أورشليم التي تشع على الدوام». المدينة المقدسة، نشيد كنسي أمريكي، ذكره بريستوفيتش في : الدولة المارقة، ص327 .

(151) «النجاحات الاقتصادية والنمو السكاني المتسارع وحركات البعث الدينية هي التي أوجدت مناخاً وجد أفضل تعبير عن نفسه بأنه القدر المكتوب. وقد وضع هذا المصطلح الناشر المقيم في نيويورك جون ل. أوسوليفان سنة 1845». هايدكينغ: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ص146.

(152) جون وينتروب: نموذج للعمل الخيري المسيحي، 1630، في: جورنال جون وينتروب 1630-1644، كابريدج/كاساتشوستس1996، ص8-10.

(153) فيرغوسون: الإمبراطورية المستنكرة، ص209 وما بعدها.

(154) نيبور: سخرية التاريخ الأمريكي، ص7.

(155) «ولكن هوة قد ابتدأت بالتشكل بين المحافظين الجدد الذين هم المتطرفون حقيقةً وبين المحافظين التقليديين. ضرائب أقل، وحكومات أصغر وإلى الجحيم بالأمم المتحدة. ماذا هذا الكلام الذي لا طائل من ورائه، هل يعني ذلك تغيير العالم ودمقرطة الشرق الأوسط؟» توني جوت: انخفض زخم المحافظين الجدد، مقابلة مع دي فيلت، 2004.5.29 ص7.

(156) روبرت كاغان: القوة وفقدان القوة، أمريكا وأوروبا في النظام العالمي الجديد، برلين 2003.

(157) «لم يستطع نظام كانْتَ الأوروبي الحديث أن ينمو إلا في ظل القوة الأمريكية ومطبقاً وفق قواعد نظام هوبس. وقد أمكن للأوروبيين أن يعتقدوا أن القوة لم تعد مهمة بفضل القوة الأمريكية» المرجع السابق ص85.

(158) «على كل شيوعي أن يفهم هذه الحقيقة: القوة السياسية تأتي مع أفواه البنادق». ماوتسي تونغ: مشكلات الحرب والإستراتيجيا، 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938 في كلمات الرئيس ماوتسي تونغ، بكين1967، ص74.

(159) «يرى بعض الساسة الأمريكيين أيضاً أن الأمن العالمي والنظام العالمي الليبرالي ـ كما هو فردوس ما بعد الحداثة الأوروبي ـ لا يمكن أن يستمر على مدى طويل إلا إذا طبقت الولايات المتحدة الأمريكية عالم هوبس الخطير خارج أوروبا وفرضت قوتها» كاغان: القوة وفقدان القوة. صـ88.

(160) المرجع السابق، ص7.

(161) روبرت كاغان: من الفردوس والقوة أمريكا وأوروبا في النظام العالمي الجديد. نيويورك2003، ص3. نأخذ من النص الألماني الفقرة الآتية: «لهذا السبب يتباعد الأمريكيون والأوروبيون باستمرار عن بعضهم فيما يتعلق بالمسائل الإستراتيجية المركزية. وهم لم يعودوا اليوم متفاهمين إلا على بعض النقاط القليلة كما أن فهمهم لبعضهم آخذ في التناقص».

(162) «كانت القوة الكبرى الأوروبية في القرنين18و19 هي التي لا تسمح بوضع أغلال في عنقها، وبعد قرنين تبادل الأوروبيون والأمريكيون المواقع».

(163) المرجع السابق، ص93 وما بعدها.

(164) كارل شميث: التنّين، كولونيا 198، ص34.

(165) هيرمان كلينر: هوبس ـ فيلسوف القانون وفلسفته القانونية، مدخل إلى: توماس هوبس: التنّين، ص37 وما بعدها.

(166) كانْتْ: إلى السلام الأبدي، ص195.

(167) أعمق الخلافات بين الأوروبيين والأمريكيين حالياً يتجسد في أفكار فلسفية ميتافيزيقية متضادة حول أين تقف الإنسانية عن الاستمرار بين شريعة الغاب وقوانين العقل. وعلى خلاف الأوروبيين لا يعتقد الأمريكيون أننا على عتبة تحقيق حُلُم كانْتْ». كاغان: القوة وعدم القوة، ص107.

(168) «كمراقب خبير لتوازن القوى الأوروبية رفض جون كوينسي آدامز بكل إصرار الفكرة التي تقول: إن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن

تتعايش مع أي قوة أخرى على القارة الأمريكية الشمالية تحت الشروط نفسها.» غاديس: مفاجأة وأمن، ص26.

(169) دستور الولايات المتحدة الأمريكية، في: الثورة الأمريكية والدستور 1754-1791، الناشر: أنجيلا وفيلي باول آدامز، ميونيخ1987، ص427.

(170) «ليس الحرب ضد الإرهاب حربنا المجازية الأولى. لقد كانت الحرب الباردة كناية عن خلافٍ دولي حول القِيَم، ولم تتحول في وقت من الأوقات إلى صدام مسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي...» ميد: القوة والإرهاب والسلام والحرب، ص111.

(171) «... أصبحت إعادة بناء العالم دليلاً على تحوّل المفهوم الذاتي الإنساني من أجل تَمَوّضُعٍ ذاتي للإنسان بشكل عام في الطبيعة أو في فقدان القدرة على التموضع ومن أجل فقدان أهمية الموقع العالمي» هانس بلومنبرغ: التحول الكوبرنيكي، فرانكفورت/ماين، ص100.

(172) «هل تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تتنازل عن القليل من القوى لصالح أوروبا دون أن يكون الأمن الأمريكي، ومن ورائه الأمن الأوروبي وأمن العالم الديمقراطي في خطر؟. هنا تكمن المشكلة. إذ لا يستطيع الأمريكيون الاستفادة من التعاون الأوروبي طالما لا يوجد تقدير مشترك ومتوافق حول طبيعة الأخطار العالمية في هذه الأيام وحول الوسائط التي يمكن استخدامها لتلافي هذه الأخطار». روبرت كاغان: من الفردوس والقوة، نيويورك2004، ص156.

(173) جيريمي ريفكين: الحلم الأوروبي. رؤية قوة عالمية هادئة، فرانكفورت/ماين،2004، ص310.

(174) آرثرم. شليزينغر الابن: الحرب والرئاسة الأمريكية، نيويورك2004، ص132 وما بعدها.

(175) المرجع السابق، ص131 وما بعدها.

(176) راجع: أودو ساوتر: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، شتوتغارت 1994، ص46.

(177) الدستور الأوروبي المادة I-1، ص II في: مشروع قانون لمعاهدة29 أكتوبر 2004 حول الدستور الأوروبي. ملف 983/المجلس الاتحادي الاستشاري 17.12.2004.

(178) الدستور الأوروبي المادة I-5، المرجع السابق.

(179) الدستور الأوروبي المادة I-25 المرجع السابق ص15.

(180) كلاوس مارتين جيراردیت: تاريخ الأوروبيين القديم وأوروبا المستقبل، ساربروكن2001، ص30.

(181) المادة I-2: «القيم التي على أساسها أُنشئ الاتحاد تشمل احترام الكرامة الإنسانية والحرية والديمقراطية والمساواة والعدل واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الشخصية وحقوق الأقليات. وتكون هذه القيم متساوية في كل الدول الأعضاء التي تتميز بالتعددية وعدم التمييز والتسامح والعدالة والتضامن والمساواة بين النساء والرجال» الدستور الأوروبي ص11.

(182) عُقد هذا المؤتمر في بيترسبرغ بالقرب من بون.

(183) إن أهداف عمليات الاتحاد الأوروبي محددة في المادة17 الفقرة 2 من معاهدة الاتحاد الأوروبي الدستورية وتنص على ما يأتي: المهام الإنسانية والإنقاذية ومهام حفظ السلام والتغلب على الأزمات بما في ذلك إجراءات توطيد السلام. الناشر: نيكول غنيسوتو، معهد الدراسات الأمنية في الاتحاد الأوروبي، باريس2004، ص88.

(184) جان إيف هاين: منظور تاريخي، في المرجع السابق ص50 ومابعدها

(185) المرجع السابق، ص51.

(186) نشرة الحكومة الاتحادية بتاريخ 16 آب/أغسطس1999، رقم49 ص232.

(187) المرجع السابق.

(188) المرجع السابق، ص534.

(189) المرجع السابق، ص533.

(190) إن الفقرة القصيرة التي مرّت على الاتحاد بعد أن أصبح يضم خمساً وعشرين دولة عضواً تبين أن الدول الأعضاء الأوروبية الشرقية الجديدة تعمل للانضمام إلى الاتحاد النقدي وإلى اتفاقية شينغن بأسرع ما تستطيع.

(191) الدستور الأوروبي، المادة I-44، ص19.

(192) المادة (6)I-41 والمادة III-312، المرجع السابق ص19و63 وما بعدها.

(193) المادة (2)I-1، المرجع السابق، ص11.

(194) أطلق اسم «معايير كوبنهاغن» على تلك المعايير التي يجب أن تحققها الدول الساعية إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقد تم تقرير هذه المعايير في 22 ديسمبر1993 في كوبنهاغن في سياق التحضير لتوسع الاتحاد نحو أوروبا الشرقية. وبشكل أدق فهي عبارة عن ثلاث مجموعات من المعايير. أولاها، وهي الشروط السياسية، أن تكون محققة قبل مفاوضات الانضمام، أما المجموعتان الأخريان فيجب أن تتحققا في أثناء مدة المفاوضات وقبل الانضمام. عن موقع الإلكتروني: فيكيبيديا ـ معايير كوبنهاغن.

(195) «نحن لا نتردد بالتطلع إلى ذلك اليوم الذي تستطيع فيه أوروبا أن تسوي كل مشكلاتها بنفسها في مصلحة التفاهم المشترك البناء من الأطلسي إلى جبال الأورال». شارل ديغول: مؤتمر صحفي بتاريخ 9/9/ 1965 في: أوروبا الأوروبية ـ المؤتمرات الصحفية الأربعة عشر لديغول، ترويسدورف 1966، ص96.

(196) «فأوروبا كانت ولا تزال واقعاً جغرافياً وسياسياً وحضارياً، إنها فكرة قارة ذات مواصفات مميزة بِبُنًى حضارية وأسلوب حياة نفهمه كأسلوب حياة عاقل منذ أن وضع اليونانيون القدامى فلسفة العقل»، في: ميركور، رقم669 يناير2005، ص28 وما بعدها.

(197) «ولم تكن روسيا أو روسيا البيضاء أو أوكرانيا ناهيك عن تركيا، يوماً من الأيام تابعة لأوروبا التاريخية، فهي لم تطبع بطابع التاريخ والقوانين الرومانية أو بحركات الإصلاح ناهيك عن البورجوازية الغربية ونظام النبلاء والفلاحين الأوروبي». هانس أولريخ فيهلر: المسألة التركية، في: فرانكفورتر ألغماينه تسايتونغ 2003/12/14، ص35.

(198) راجع: اجتماع المجلس الأوروبي واستنتاجاته، بروكسل 16-17 ديسمبر2004، مجلس الاتحاد الأوروبي 19238/04، ص4-8.

(199) فالترهالشتاين: خطابات أوروبية، شتوتغارت1979، ص439.

(200) روبرت كاغان: المريخ بحاجة إلى الزهرة، في: فيلت أم زونتاغ، 2005/01/30، ص12.

(201) «لقد قام الاتحاد الأوروبي منذ توسعه بتشجيع الأمن والازدهار في القارة الأوروبية، بخطوة مهمة نحو الأمام. فتوسيع الاتحاد الأوروبي يعني إضافة إلى ذلك، أن حدود الاتحاد الأوروبي الخارجية قد تغيرت. فقد ربحنا جيراناً جدداً وأصبح أقرب إلى جيران قديمين. إلا أن هذه الظروف توجد فرصاً وتحديات أيضاً. فسياسة الجوار الأوروبية يجب أن تفهم على أنها رد على هذا الوضع». لجنة الجماعات الأوروبية: نشرة اللجنة. سياسة الجوار الأوروبية ـ ورقة إستراتيجية، ك و م (2004)373، 2004/05/12، ص2.

(202) كوبر: ظهور الأمم، ص165.

(203) Cooper: The Breaking of Nations ص165.

(204) تقرير عربي حول التطور السكاني 2003 ملخص باللغة الألمانية. إصدار الجمعية الألمانية للأمم المتحدة. برلين 2003 ص15.

(205) تيموني غارتون آش: عالم حر. أوروبا أميركا وإمكانات الأزمة. ميونخ 2004 صـ186.

(206) النقاش حول الهجوم الوقائي ليس جديداً أبداً في الولايات المتحدة، بل جرى مسبقاً في بداية الخمسينيات، أي هل من الشرعية التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى عن طريق المخابرات أو حتى عن طريق الغزو العسكري لأسباب إستراتيجية لمحاربة الشيوعية. «كان [الأخوان دولس] Dulles يلحّان على تحقيق نجاحات سريعة وواضحة في حملتهما المناهضة للشيوعية ورأوا في العمليات المخفية طريقاً في الوصول إلى ذلك، فإسقاط حكومات بطريقة وقائية وعمليات ضد تهديدات لم تكن قد اتخذت أشكالها بعد، بدت لهما ليست فقط معقولة، بل ضرورية جداً. لم يهتموا بالنتائج المستقبلية لمثل هذه الانقلابات؛ لأنهما اعتقدا أنه إن لم تدعم الولايات المتحدة مثل هذه الأعمال فإن مستقبلها في خطر».
ستيفن كينتسر Stephen Kinzer: كل رجال الشاه. الضربة الأميريكية وجذور الإرهاب في الشرق الأوسط. Hoboken, New Jersey 2003 ص209.

(207) المادة 51 «إن هذا الميثاق لا يضر في حالة حدوث هجوم مسلح ضد عضو في الأمم المتحدة بالحق الطبيعي للدفاع الفردي أو الجمعي عن النفس، حق يتخذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة للحفاظ على السلم العالمي والأمن الدولي».

(208) «قامت دولة إسرائيل بعد ثلاث سنوات من انتهاء الحرب. [...] كانت ولادة الدولة اليهودية عبارة عن تحقيق للحلم الصهيوني. لكن يهود أوروبا كانوا قد أبيدوا قبل أن يتم تحقيق هذا الهدف» فالتر لاغور: الطريق نحو دولة إسرائيل ـ تاريخ الصهيونية، فيينا 1975 صـ586.

(209) «معظم المشاركين في محادثات ستة زائد اثنين (وبخاصة روسيا وباكستان) يعارضون حرباً أمريكية على أفغانستان ولكن الإيرانيين لا يعارضون. فهؤلاء كانوا ينتظرون بدايتها على أحر من الجمر وكانوا متحمسين لدرجة أن عرضوا أن يتولوا التخطيط لها [...] بالإضافة إلى ذلك قدموا دعماً لا بأس به لعملية «الحركة الثابتة» (كينيث. م.بولاك. اللغز الإيراني. الصراع بين إيران وأمريكا نيويورك 2004 صـ346) وحول العراق ورد ما يأتي: «استمر الإيرانيون على قناعتهم بأنه عندما تهاجم الولايات المتحدة (وهم متأكدون بأنها ستفعل ذلك) فإن واشنطن لن توقف الهجوم إلا بعد أن تزيل صدام حسين عن سدة الحكم. وبعد ذلك ستكون رغبة الحكومة هي بناء عراق مستقل وديموقراطي تستولي فيه الأكثرية الشيعية المضطهدة أخيراً على السيطرة السياسية التي تتناسب مع وزنها الديموغرافي. وكان ذلك يلائم طهران جداً.

كان الإيرانيون يكرهون صدام ولا يثقون به بسبب ماضيهم المؤلم والطويل معه. [....]. والشيء الذي اقترحه الأمريكيون انسجم لذلك بالفعل كأفضل سيناريو يمكن لإيرانيين أن يتوصلوا إليه» ص354.

(210) «لا يمكننا على المدى الطويل العيش بسلام وأمن عندما يصدر عن الشرق الأوسط المزيد من الأيديولوجيات والإرهابيين، الذين يحاولون الحصول على أشد الأسلحة فتكاً. والأنظمة التي تمارس الإرهاب على مواطنيها لن تتردد في دعم الإرهاب في بلدان أخرى. إن الوضع الراهن للاستبداد وفقدان الأمل في الشرق الأوسط ـ الاستقرار الخاطئ للدكتاتورية والركود ـ لا يمكن أن يؤدي إلا إلى مزيد من العداوات

في منطقة تعصف بها الأزمات ومزيد من المآسي في الأمم الحرة. إن مستقبل أممنا ومستقبل الشرق الأوسط مترابطان، وسلامنا مرتبط بأمل وتطور وحرية شعوب المنطقة».

جورج بوش: فترة تراتس أطلسية جديدة للوحدة. خطاب الرئيس في صالة الاحتفال التاريخية Concert Noble في بروكسل، تاريخ 21 شباط (فبراير) 2005.

(211) «ستة عقود متوالية تشهد على بعض الإنجازات في مجال التكامل العربي، لكن الإخفاقات كانت أكبر، سواء في مجال رفع درجة التكامل والوصول به إلى هدفه النهائي، أم في مجال التطور السكاني في الدول العربية».

تقرير التطور السكاني العربي 2003 (النص الإنكليزي الكامل UNDP، نيويورك 2003 ص27.

وحول المشكلات الاجتماعية ـ الاقتصادية للاقتصاديات العربية انظر التحليل المفصل. نفس المرجع ص 132 وما بعد.

(212) «يعتقد المؤلفون أنه نوع من الهراء والتدمير الذاتي عندما نبالغ في موضوع العقبات التي نحملها للتطور العربي من خلال التهديدات الدولية والإقليمية. وهذا المهرب (العذر) المتكرر يمكن أن يقدم مخرجاً مريحاً إلا أنه غير مجدٍ على الإطلاق. والبحث عن العذر في قضايا خارجية يضعف التصميم ويقضي على القدرات المطلوبة من أجل تطوير موثوق.» تقرير التطور السكاني العربي ص21.

(213) التقرير العربي حول التطور السكاني ص12. وعلى الصفحة 11 ورد ما يأتي: «تتميز بنى الإنتاج القائمة حالياً في الدول العربية بارتباطها

باستغلال المواد الأولية (النفط بالدرجة الأولى) وبالدخول الخارجية المتعلقة بذلك حكماً (معاشات تقاعدية) إن Rentierwirtschaht يدفع بالدول إلى استقدام خبراء من الخارج. وهذا برغم أنه حل سريع وبسيط للمشكلة، إلا أنه يضعف الحاجة المحلية إلى المعرفة ويمنع تطبيق هذه المعرفة المبنية محلياً بفاعلية في النشاطات الاقتصادية. وقسم كبير من الاقتصاد العربي يقتصر حتى الآن على إنتاج المواد الأولية مثل الزراعة القائمة إلى حد كبير على بنى تقليدية. مجالات صناعية عديدة متخصصة في إنتاج المواد الاستهلاكية مرتبطة بإعطاء إجازات تصنيع من الخارج. وفي الوقت نفسه يضمر نصيب صناعة المواد التي تتطلب رأس المال وكذلك صناعة التكنولوجيا عالية المستوى. إن الطلب على المنتجات الصناعية يتأثر سلبياً نتيجة صغر الأسواق العربية وضعف قدرة الاقتصاديات العربية على المنافسة، وكذلك بسبب عدم وجود الشفافية والشعور بالمسؤولية. هذه العملية تصب في مصلحة اتفاقات سرية وتجاوزات متبادلة بين النخب السياسية والاقتصادية».

(214) تقرير حول التطور السكاني العربي ص18.

(215) يصف كينيث .م.بولاك النتائج السلبية لهذا التحديث المشترى من الخارج من خلال مثال إيران قبل الثورة في سبعينيات القرن العشرين بقوله «دون أن يدركوا يوماً كان الأمريكيون في أثناء ذلك مكروهين جداً من قبل أوساط واسعة من المجتمع الإيراني. إلى حد ما كان سبب هذه الكراهية هو أن الأمريكيين كانوا مجرد أمريكيين ـ وليس إيرانيين ـ يقيمون في إيران. كما أن الاتفاقيات العديدة في المجالين العسكري

والمدني التي عقدها الشاه مع شركات أمريكية كانت تتطلب وجود عدد متزايد من الأمريكيين في إيران لإعداد الكوادر الإيرانية وإقامة المنشآت والآلات ومن ثم القيام بتشغيلها. في تموز (يوليو) 1976 كان عدد الأمريكيين في إيران يبلغ 24 ألفاً. وفي نهاية عام 1978 وصل هذا العدد إلى 45 ألفاً. معظمهم كانوا يشغلون وظائف عالية ذات دخل مرتفع يتفوقون فيها على معظم الإيرانيين الذين يعملون معهم. [....] وهذا ما عزز غالباً القناعة الراسخة لدى الإيرانيين بأن الأمريكيين في الواقع يسيطرون على بلادهم» اللغز الفارسي ص124.

(216) انظر الحاشية رقم 37.

(217) نقش على ضريح روزفلت في واشنطن. والجملة مأخوذة عن خطاب في اتحاد مراسلي البيت الأبيض في 12 شباط (فبراير) 1943 ـ لورنس هالبرين ـ ذكرى فرانكلين ديلانو روزفلت ـ سان فرانسيسكو 1997 صـ122.

(218) «لم يحدث أبداً في تاريخ الإنسانية قبلاً أن كانت مصائر كل النساء والرجال والأطفال في كل أنحاء العالم مقترنة مع بعضها. تربطنا أوامر أخلاقية وكذلك مصالح موضوعية» تقرير الأمين العام: في حرية أكبر: في الطريق نحو التطور والأمن وحقوق الإنسان للجميع، الأمم المتحدة ـ الجمعية العامة. نيويورك. 21 آذار (مارس) 2005 ص59.

(219) «لذلك فإن قوة سياسة التعاون الدولي التي تشكل ظاهرة في نهاية الألفية هي مذهلة؛ لأنه ـ ربما ليس في الحال، لكن بالتأكيد في المستقبل القريب ـ يُنتظر حتماً وقوع رد فعل ضد الرأسمالية العالمية. ويمكن

مقارنة تطور الاقتصاد العالمي على مدى مدد تاريخية طويلة مع حركة بندول ضخم: مرحلة تحرر تعقب مرحلة رفض وإعادة الرقابة»
هارولد جيمس: النكسة ـ الأزمة الاقتصادية العالمية الجديدة ـ TB ميونخ/ زوريخ 2005 ص291.

(220) بولا نيي ـ التحول الكبير ص21.

(221) انظر حول هذا الموضوع خطاب الرئيس ترومان بمناسبة التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في 26 حزيران (يونيو) 1945 في سان فرانسيسكو: قال ترومان: «إن التاريخ سوف يكرمكم على إعداد ميثاق الأمم المتحدة. ما من أحد يزعم أن الأمر الآن يتعلق بآلية نهائية أو كاملة، لأنها لم تُصبّ في قالب صلب. إن تغييرات الوضع الدولي سوف تتطلب تنظيمات جديدة للسلام وليس للحرب. إن الميثاق ــ كما شرح ترومان ـ هو أن علينا جميعاً أن نعترف ـ بغض النظر عن مدى قوتنا ـ أنه علينا ألا نسمح لأنفسنا بأن نفعل دائماً ما يعجبنا [....]. هذا هو الثمن الذي يجب على كل أمة أن تدفعه من أجل السلام العالمي. ثم أضاف: لقد جربنا مبدأ التعاون في هذه الحرب وتأكد لنا أنه مناسب. وذكّر مستمعيه، قائلاً: لو كان لنا هذا الميثاق قبل بضع سنوات، وكانت لدينا الرغبة في استخدامه ـ لكان ملايين الضحايا مازالوا على قيد الحياة. وإذا ما ترددنا مستقبلاً في نوايانا باستخدامه فإن ذلك سيكلف بالتأكيد الملايين حياتهم» ستيفن .ب. شليزينغر: عملية الخلق ـ تأسيس الأمم المتحدة ـ بولدر 2003 ص256.

(222) «ربما كان أهم تغيير في السياسة الخارجية هو اختراع السلام كهدف للسياسة» كوبر ــ نشوء الأمم ص111.

(223) في كانون الثاني (يناير) من عام 1941 بدأ روزفلت في خطابه حول وضع الأمة بتحديد أهدافه من أجل السلام العالمي. وفي النداء الوحيد الذي يذكر بمثالية روزفلت القديمة، المتعلقة بعصبة الأمم، شرح للكونغرس المتحمس أن هناك أربع حريات إنسانية أساسية: حرية الكلام والرأي، والحرية الدينية، وحرية الفقر وحرية الخوف. وقال: كان علينا ألا نبحث عن الوصول إلى هذا الأمل من أجل جيلنا هذا. ودعا شعبه بشكل لا غموض فيه إلى حملة تشمل رؤية على نمط ولسون. وقد لاحظ وليام آلان وايت وهو محرر صحفي مرموق أن الرئيس قد أعطى العالم ميثاقاً جديداً أساسياً للديموقراطية. وبرغم أنه لم يعد ينادي بعصبة الأمم بدأ روزفلت مسيرة طويلة نحو هندسة بناء جديد للعالم لم تكن معالمها واضحة» شليزينغر. عملية الخلق. ص31.

(224) كوبر ـ نشوء الأمم ص57 وبعدها.

(225) نفس المصدر.

(226) «يتم الآن وضع تعريف جديد لسيادة الدولة في مفهومها الأساسي من خلال عدة معطيات، منها ضغوط العولمة والتعاون الدولي. الدول الآن هي أدوات في خدمة الشعوب وليس العكس. وفي الوقت نفسه يتم تضخيم السيادة الفردية ـ التي أفهم منها الحرية الأساسية لكل فرد كما هي في ميثاق الأمم المتحدة وما تلاه في مواثيق دولية ـ من خلال إدراك متجدد ومنتشر للحقوق الفردية. وإذا ما قرأنا الميثاق الآن يتضح لنا أكثر من أي وقت مضى أن هدفه يكمن في حماية الأفراد وليس أولئك الذين يسيئون استخدامه.» كوفي أنان: مفهومان للسيادة. في الإيكونوست. 1999/9/18.

(227) «الشرعية هي أيضاً مصدر للسلطة كما العنف. فالعنف دون شرعية هو استبداد بالنسبة لأولئك الذين يخضعون له. وفي وقت يصبح فيه الأمن متعلقاً بإجراءات مبكرة ضد تهديدات تأخذ طريقها من الخارج، تصبح الشرعية أهم من أي وقت مضى. وتبقى الأمم المتحدة ـ سواء شئنا أو أبينا ـ أقوى مصدر لشرعنة مثل هذه الإجراءات. وهذا ما تؤكده الإخفاقات العديدة التي مرت بها الأمم المتحدة» كوبر ـ نشوء الأمم ص167.

(228) «هل ستنسجم الأمم المتحدة مع الهدف من تأسيسها أم هل ستصبح عديمة الجدوى؟» جورج بوش :على الأمم المتحدة أن تعي مسؤوليتها. خطاب الرئيس في 12 أيلول (سبتمبر) 2002 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

(229) «أدت أحداث السنوات الماضية أيضاً إلى تراجع الثقة العامة بالأمم المتحدة نفسها، حتى ولو أن ذلك قد جاء نتيجة لأسباب متضاربة. وهكذا وجد كلا جانبي النقاش حول حرب العراق أن المنظمة قد تخلت عنهما. هناك وجهة نظر بأنها لم تكن قادرة على منع حرب مبكرة وغير ضرورية. وفي هذا المجال ينتقد معظم الناس؛ لأنهم يعتقدون أن لهذه المنظمة أهمية حياتية لعالمنا هذا. أمام الثقة المتناقصة في المؤسسات هناك اعتقاد متزايد بأهمية التنوعية الفعالة» تقرير الأمين العام ص5.

(230) عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة. تقرير المجموعة العليا حول التهديدات والتحديات والتحول.

(231) «كان من الخطأ الاعتقاد بأن الولايات المتحدة سوف تحدد «مصالحها القومية» بهذا الشكل الضيق. لقد كان للأمريكيين «مصالحهم الإنسانية» مسبقاً، حيث لم يكن هذا المفهوم قد وُجد بعد. على من يهدف إلى السيطرة على العالم ألا يعلن على الملأ بأنه سوف يسير على هدى تعريفه الخاص «للمصلحة القومية». لأن ما يخيف حتى أقرب الأصدقاء للولايات المتحدة هو أن تمارس قوتها التي لا مثيل لها في سبيل مصلحتها الخاصة فقط» كاغان. عن الجنة والقوة. طبعة فينتاج ص153.

(232) «على الولايات المتحدة أن تحاول إنتاج الشرعية الواعية، الأكثر تناسباً مع طبيعتها، بحيث تؤيد مبادئ الديموقراطية الليبرالية ولكن ليس فقط كوسيلة من أجل تحقيق المزيد من الأمن، بل كهدف بحد ذاته. إن نجاح مثل هذه الجهود سوف يحقق للولايات المتحدة قدراً كبيراً من الشرعية في العالم الحر والديموقراطي وحتى في أوروبا» نفس المصدر 155.

(233) ميثاق الأمم المتحدة ـ الأمم المتحدة ـ نيويورك. دون تاريخ ص3.

(234) تقرير الأمين العام ص13.

(235) «أرجو أن تكونوا على استعداد لاتخاذ قرارات مشتركة جريئة حول مجموعة من المسائل التي يغطيها إعلان الألفية، مدعومة بتقرير المجموعة المتميزة حول التهديدات والتحديات والتحول. [....] وكما سبق أن قلت قبل عام فقد وصلنا إلى مفترق طرق. وإذا لم تستطيعوا أنتم القادة السياسيون للعالم أن تتفقوا على الاتجاه الذي يجب أخذه،

فسوف يحرمكم التاريخ من اتخاذ القرار، وسوف تسقط مصالح شعوبكم تحت الطاولة». خطاب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان أمام الجمعية العمومية في نيويورك 21 أيلول (سبتمبر) 2004.

(236) يحب نيال فيرغسون التحليل الاستفزازي المتطرف والذكي في الوقت نفسه. يختم مقالته المتشائمة اللاذعة «عولمة غارقة» بعنوان «القيامة متى؟» على الشكل الآتي: «إن سيناريو انهيار العالم قد أصبح مقنعاً. لكن هل هو محتمل؟. إن الصعوبة، بل حتى تقريباً الاستحالة تكمن في التنبؤ بالكارثة. والقيام بذلك كان هو التحدي الذي واجه المستثمرين في عصر العولمة الأول كانوا يعلمون أنه من المحتمل قيام حرب. وكانوا يعلمون أن لهذه الحرب تبعات مالية هائلة (برغم أن قلة قد تنبأت بمدى ما سوف يسفر ذلك عن دمار). لكن لم تكن لديهم إمكانية معرفة متى يمكن أن تندلع هذه الحرب. والآن تواجهنا المشكلة نفسها.
فنحن جميعاً نعلم أن وقوع أحداث أخرى أخطر من أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) محتملة إلى حد كبير، وهذا هو هدف ابن لادن المعلن. إننا نعلم جميعاً ـ أو على الأقل علينا أن نعلم ـ بأنه من المحتمل أن تسفر أزمة تايوان عن هزات ضخمة في النظام الدولي، يمكن أن تؤدي إلى حرب بين القوى العظمى. إننا نعلم جميعاً أن تغيراً ثورياً للنظام في المملكة العربية السعودية سوف يهز العالم أكثر من الانقلاب البلشفي عام 1917 في روسيا. ونعلم جميعاً أن انفجار سلاح نووي في لندن سوف يطغى على حادثة قتل الأمير فريناند كعمل إرهابي. ولكن كيف يمكننا بالضبط مواجهة مثل هذه الاحتمالات عندما لا نستطيع القول ـ كما في حادثة تسونامي في آسيا ـ متى ستحدث؟ [....] من

وجهة النظر هذه نبدو غير مستعدين مطلقاً لمواجهة مثل هذه الأحداث الرهيبة بشكل أفضل مما كان عليه المستفيدون من عصر العولمة السابق قبل تسعين عاماً. مثلنا مثل الركاب على متن لوسيتانيا Lusitania، نعلم جميعاً أننا معرضون للغرق. وبرغم ذلك نبحر.» نيال فيرغسون ـ عولمة غارقة ـ في فورين أفيرز 84 رقم 2 آذار/نيسان (مارس/أبريل) 2005 ص77.

(237) «وهكذا قد تعلمنا اليوم في عام الحرب هذا، 1945 درسا بثمن فادح. وكان علينا أن نستفيد من هذا الدرس. لقد تعلمنا أننا لا نستطيع أن نعيش وحدنا في سلام وأن رفاهنا مرتبط برفاه أمم أخرى تعيش بعيداً عنا. [.....] تعلمنا أن نكون مواطني العالم، وأعضاء في المجتمع الإنساني. لقد تعلمنا الحقيقة البسيطة ـ وكما عبر إيمرسون ـ أن الطريق الوحيد لاكتساب صديق هو أن تكون صديقاً». فرانكلين روزفلت. الخطاب الافتتاحي الرابع ـ واشنطن ـ 20 كانون الثاني (يناير) 1945. في «خطب عظيمة» تحرير جون جرافتون ـ مينيولا ـ نيويورك 1999 ص162.

المراجع

A Dictionary of Political Quotations, compiled by Robert Stewart, London 1984.
Allison, Graham: Nuclear Terrorism. The Ultimate Preventable Catastrophe, New York 2004.
Alter, Peter: Nationalismus, Frankfurt/M. 1985.
Annan, Kofi: Two Concepts of Sovereignty, in: THE ECONOMIST, 18.9.1999.
Arab Human Development Report 2003 [englische Langfassung]. United Nations Development Programme (UNDP), New York 2003.
Arabischer Bericht über die menschliche Entwicklung 2003. United Nations Development Programme (UNDP). Deutsche Kurzfassung, hrsg. von der Deutschen Gesellschaft für die Vereinten Nationen, Berlin 2003.
Aron, Raymond: Die imperiale Republik. Die Vereinigten Staaten von Amerika und die übrige Welt seit 1945, Stuttgart/Zürich 1975.
Ash, Timothy Garton: Freie Welt. Europa, Amerika und die Chancen der Krise, München 2004.
Ash, Timothy Garton: Amerikas Entscheidung. Beginnt jetzt das 21. Jahrhundert?, in: SZ, 14.9.2001, S. 17.
Axt, Heinz-Jürgen: Hat Genscher Jugoslawien entzweit? Mythen und Fakten zur Außenpolitik des vereinten Deutschland, in: EUROPA-ARCHIV, 12, 1993, S. 351–360, wieder in: Der Krieg auf dem Balkan. Die Hilflosigkeit der Staatenwelt, hrsg. von Angelika Volle u. Wolfgang Wagner, Bonn 1994, S. 95 ff.
Barber, Anthony: Dschihad und McWorld, in: FAZ, 24.7.1996, S. 9.
Barber, Anthony: Coca Cola und Heiliger Krieg (Jihad vs. McWorld), Bern/München/Wien 2001.
Bauer, Yehuda: Der dritte Totalitarismus, in: DIE ZEIT, Nr. 32, 31.7.2003, S. 7.
Bell, Daniel: Aufstieg und Fall der Ideologien, in: SZ, 16./17.1.1999, S. III.
Bell, Daniel: Die neue Weltunordnung, in: SZ, 23./24.1.1999, S.III.
Bender, Peter: Weltmacht Amerika – Das neue Rom, Stuttgart 2003.
Bergen, Peter L.: Heiliger Krieg Inc. Osama bin Ladens Terrornetz, Berlin 2001.
Blinder, Alan S. u. Janet L. Yellen: The Fabulous Decade. Macroeconomic Lessons from the 1990s, New York 2001.
Blumenberg, Hans: Die kopernikanische Wende, Frankfurt/M. 1965.
Brent, Peter: Das Weltreich der Mongolen, Bergisch Gladbach 1988.
Brzezinski, Zbigniew: Die einzige Weltmacht, Weinheim/Berlin 1997.
Bulletin der Bundesregierung vom 16. August 1999, Nr. 49.

Bundesministerium für wirtschaftliche Zusammenarbeit: 11. Bericht zur Entwicklungspolitik der Bundesregierung. Materialien des Bundesministeriums für wirtschaftliche Zusammenarbeit und Entwicklung, Nr. 111, Bonn 2001.
Bush, George: President George Bush – Adress before a Joint Session of the Congress on the Persian Gulf Crisis and the Federal Budget Deficit, September 11, 1990, unter: http://bushlibrary.tamu.edu/papers/1990/90091 101.html.
Bush, George W.: Bericht zur Lage der Nation 2002. Rede von Präsident George W. Bush, unter: http://usa.usembassy.de/etexts/docs/bush290 102d. htm.
Bush, George W.: Bush ruft West-Point-Absolventen zum Dienst im Kampf gegen den Terror auf. Rede des Präsidenten, unter: http://amerikadienst.usembassy.de/us-botschaft-cgi/ad-detailad.cgi?lfdnr=1469.
Bush, George W.: Die Vereinten Nationen müssen ihre Verantwortung wahrnehmen. Rede des Präsidenten am 12. September 2002 vor der Generalversammlung der Vereinten Nationen in New York, unter: http://amerikadienst.usembassy.de/.
Bush, George W.: Neue transatlantische Ära der Einheit. Rede des Präsidenten im historischen Festsaal Concert Noble in Brüssel vom 21. Februar 2005, unter: http://amerikadienst.usembassy.de/.
Clarke, Richard A.: Against all enemies. Der Insiderbericht über Amerikas Krieg gegen den Terror, Hamburg 2004.
Clausewitz, Carl von: Vom Kriege, Bonn 1973.
Coll, Steve: Ghost Wars. The Secret History of the CIA, Afghanistan, and bin Laden. From the Soviet Invasion to September 10, 2001, New York 2004.
Cooper, Robert: The Breaking of Nations. Order and Chaos in the Twenty-First Century, London 2003.
Crefeld, Martin van: Die Zukunft des Krieges, München 2001.
Custine, Astolphe de: Russische Schatten. Prophetische Briefe aus dem Jahre 1839, Nördlingen 1985.
Czempiel, Ernst-Otto: Neue Sicherheit in Europa. Eine Kritik an Neorealismus und Realpolitik, Frankfurt/New York 2002.
Dehio, Ludwig: Gleichgewicht oder Hegemonie. Betrachtungen über ein Grundproblem der neueren Staatengeschichte, Zürich 1996.
Der Große Ploetz. 32. Aufl., Freiburg 1998.
Dickmann, Fritz: Der Westfälische Frieden, Münster 1992.
Die Amerikanische Revolution und die Verfassung 1754–1791, hrsg. von Angela und Willi Paul Adams, München 1987.
Die Nationale Sicherheitsstrategie der Vereinigten Staaten von Amerika. September 2002, unter: http://usembassy.state.gov/germany-ger/img/assets/9436/nss.pdf.
Eisenstadt, S. N.: Die Antinomien der Moderne, Frankfurt/M. 1998.
Entwurf eines Gesetzes zu dem Vertrag vom 29. Oktober 2004 über eine Verfassung für Europa, Drucksache 983/Deutscher Bundesrat, 17.12.2004.
Ferguson, Niall: American TermiNATOr. Why the new U. S. empire is proving

to be less awesome than it looks, in: NEWSWEEK Special Edition, Dezember 2003, S. 11.

Ferguson, Niall: Zusammenprall der Zivilisationen oder ›verrückte Mullahs‹. Die Vereinigten Staaten als imperiale Macht, in: Talbott/Chanda (Hrsg.): Das Zeitalter des Terrors, S. 114 ff.

Ferguson, Niall: Das verleugnete Imperium. Chancen und Risiken amerikanischer Macht, Berlin 2004.

Ferguson, Niall: Sinking Globalization, in: Foreign Affairs 84, Nr. 2, März/April 2005, S. 64–77.

Fischer Weltalmanach 2004, Frankfurt/M. 2003.

Frum, David u. Richard Perle: An End to Evil. How to Win the War on Terror, New York 2003.

Fukuyama, Francis: Das Ende der Geschichte, München 1992.

Fundamentalismus in der modernen Welt, hrsg. von Thomas Meyer, Frankfurt/M. 1989.

Gaddis, John Lewis: Surprise, Security, and the American Experience, Cambridge/Mass. 2004.

Gaulle, Charles de: Pressekonferenz vom 9.9.1965, in: Europäisches Europa – Die vierzehn Pressekonferenzen de Gaulles, Troisdorf 1966, S. 96.

Gellner, Ernest: Nationalismus, Berlin 1999.

Ghaussy, A. Ghanie: Der islamistische Fundamentalismus in der Gegenwart, in: Fundamentalismus in der modernen Welt, hrsg. von Thomas Meyer, Frankfurt/M. 1989, S. 83 ff.

Giddens, Anthony: Konsequenzen der Moderne, Frankfurt/M. 1996.

Girardet, Klaus Martin: Die Alte Geschichte der Europäer und das Europa der Zukunft, Saarbrücken 2001.

Goethe, Johann Wolfgang von: Zahme Xenien IX, in: Ders.: Sämtliche Werke Bd. 2, Frankfurt/M. 1988.

Gray, John: Die Geburt Al-Qaidas aus dem Geist der Moderne, München 2004.

Haak Taschenatlas Weltgeschichte, hrsg. v. Hans Ulrich Rudolf und Vadim Oswalt, Gotha 2003.

Habermas, Jürgen: Was bedeutet der Denkmalsturz?, in: FAZ, 17.4.2003, S. 33.

Habermas, Jürgen: Die neue Unübersichtlichkeit, Frankfurt/M. 1985.

Haine, Jean-Yves: Eine historische Perspektive, in: Die Sicherheits- und Verteidigungspolitik der EU: die ersten fünf Jahre (1999–2004), hrsg. v. Nicole Gnesotto, Institut für Sicherheitsstudien der Europäischen Union, Paris 2004, S. 41 ff.

Hale, David and Lyric Hughes Hale: China Takes Off, in: Foreign Affairs 82, Nr. 6, November/Dezember 2003, S. 36 ff.

Hallstein, Walter: Europäische Reden, hrsg. v. Thomas Oppermann, Stuttgart 1979.

Halprin, Lawrence: The Franklin Delano Roosevelt Memorial, San Francisco 1997.

Hegel, Georg W. F.: Die Philosophie der Geschichte, in: Ders.: Werke Bd. 13, Frankfurt/M. 1973.
Hegel, Georg W. F.: Grundlinien der Philosophie des Rechts, in: Ders.: Werke Bd. 7, Frankfurt/M. 1970.
Hegel, Georg W. F.: Phänomenologie des Geistes, Hamburg 1952.
Heideking, Jürgen: Geschichte der USA, Tübingen 1996.
Hobbes, Thomas: Leviathan. Mit einer Einf. u. hrsg. v. Hermann Klenner, Hamburg 1996.
Hobsbawm, Eric: Das Zeitalter der Extreme. Weltgeschichte des 20. Jahrhunderts, München/Wien 1995.
Howard, Michael: Die Erfindung des Friedens. Über den Krieg und die Ordnung der Welt, Lüneburg 2001.
Huntington, Samuel P.: Kampf der Kulturen. Die Neugestaltung der Weltpolitik im 21. Jahrhundert, München/Wien 1996.
James, Harold: Der Rückfall. Die neue Weltwirtschaftskrise, TB München/Zürich 2005 (dt. zuerst München/Zürich 2003).
Jerusalemer Bibel, Freiburg 1968.
Judt, Tony: Die Neokons sind leise geworden. Interview, in: DIE WELT, 29.5.2004, S. 7.
Kagan, Robert: Of Paradise and Power. America and Europe in the New World Order, New York 2003.
Kagan, Robert: Macht und Ohnmacht. Amerika und Europa in der neuen Weltordnung, Berlin 2003.
Kagan, Robert: Of Paradise and Power. Vintage Edition, New York 2004.
Kagan, Robert: Mars braucht Venus, in: WELT AM SONNTAG, 30.1.2005, S. 12.
Kant, Immanuel: Zum ewigen Frieden, in: Ders.: Werke Bd. XI, hrsg. von Wilhelm Weischedel, Frankfurt/M. 1977.
Kaplan, Robert D.: The Coming Anarchy. Shattering the Dreams of the Post Cold War, New York 2000.
Kennedy, Paul: Der verwundbare Koloß, in: DIE WELT, 17.9.2001, S. 7.
Kepel, Gilles: Das Schwarzbuch des Dschihad. Aufstieg und Niedergang des Islamismus, München 2002.
Kepel, Gilles: Die neuen Kreuzzüge. Die arabische Welt und die Zukunft des Westens, München 2004.
Kinzer, Stephen: All the Shah's Men. An American Coup and the Roots of Middle East Terror, Hoboken/New Jersey 2003.
Kissinger, Henry: Die Herausforderung Amerikas. Weltpolitik im 21. Jahrhundert, München/Berlin 2002.
Kissinger, Henry: Die Vernunft der Nationen, Berlin 1994.
Knock, Thomas J.: To End All Wars. Woodrow Wilson and the Quest for a New World Order, Princeton 1992.
Kohn, Hans: Die Idee des Nationalismus, Frankfurt/M. 1962.
Kommission der Europäischen Gemeinschaften: Mitteilung der Kommission.

Europäische Nachbarschaftspolitik – Strategiepapier, KOM (2004) 373, 12.5.2004, S. 2.
Kopenhagener Kriterien, unter: http://de.wikipedia.org/wiki/Kopenhagener_Kriterien.
Kristol, Irving: Neo Conservatism. The Autobiography of an Idea. Selected Essays 1949–1995, New York 1995.
Laqueur, Walter: Der Notstand ist da, in: FAZ, 23.4.2003, S. 39.
Laqueur, Walter: Der Weg zum Staat Israel. Geschichte des Zionismus, Wien 1975.
Lemberg, Eugen: Nationalismus, Reinbek 1964.
Lenin, W. I.: Die sozialistische Revolution und das Selbstbestimmungsrecht der Nationen, in: Ders.: Werke Bd. 22, Berlin 1960.
Lewis, Bernard: Der Atem Allahs. Die islamische Welt und der Westen – Kampf der Kulturen?, München 1998.
Lewis, Bernard: Der Untergang des Morgenlandes. Warum die islamische Welt ihre Vormacht verlor, Bergisch Gladbach 2002.
Liska, George: Imperial America. The International Politics of Primacy, Baltimore 1967.
Lyman, Princeton N. u. Stephen Morrison: The Terrorist Threat in Africa, in: Foreign Affairs 83, Nr. 1, Januar/Februar 2004, S. 75–86.
Maalouf, Amin: Mörderische Identitäten, Frankfurt/M. 2000.
Machiavelli, Niccolo: Die Geschichte von Florenz, Zürich 1993.
Mann, Michael: Die ohnmächtige Supermacht, Frankfurt/New York 2003.
Mann, Thomas: Meine Zeit (1950), in: Ders.: Essays Bd. 6, Frankfurt/M. 1997.
Marx, Karl u. Friedrich Engels: Rußlands Drang nach Westen, Zürich 1991.
Mathiez, Albert: Die Französische Revolution, Bd. 1, Zürich 1940.
Mead, Walter Russel: Power, Terror, Peace And War. America's Grand Strategy in a World at Risk, New York 2004.
Mead, Walter Russel: Special Providence. American Foreign Policy and How It Changed the World, New York 2001.
Michelet, Jules: Geschichte der Französischen Revolution, Bd. 2, Frankfurt/M. 1988.
Mittelstrass, Jürgen: Europa erfinden. Über die europäische Idee, die europäische Kultur und die Geisteswissenschaften, in: Merkur, Nr. 669, Januar 2005, S. 28 ff.
Morgenthau, Hans J.: Macht und Frieden. Grundlegung einer Theorie der internationalen Politik, Gütersloh 1963.
Morgenthau, Hans J.: Politics among Nations, New York 1985.
Morse, Edward L. u. James Richard: The Battle for Energy Dominance, in: Foreign Affairs 81, Nr. 2, März/April 2002, S. 16–31.
Münkler, Herfried: Im Namen des Staates, Frankfurt/M. 1987.
National Commission on Terrorist Attacks upon the United States: The 9/11 Commission Report. Final report of the National Commission on Terrorist Attacks upon the United States, New York 2004.

Newhouse, John: Bonn, der Westen und die Auflösung Jugoslawiens, in: Blätter für deutsche und internationale Politik, 10, 1992, S. 1190–1205.
Niebuhr, Reinhold: The Irony of American History, New York 1952.
Nipperdey, Thomas: Deutsche Geschichte 1800–1866, München 1983.
Nye, Joseph S.: Amerika ist kein Imperium, in: SZ, 22./23.5.2004, S. 2.
Nye, Joseph S.: Das Paradox der amerikanischen Macht. Warum die einzige Supermacht der Welt Verbündete braucht, Stuttgart 2003.
Odom, William E. u. Robert Dujarric: America's Inadvertent Empire, New Haven/London 2004.
Ohmae, Kenichi: Der neue Weltmarkt. Das Ende des Nationalstaates und der Aufstieg der regionalen Wirtschaftszonen, Hamburg 1996.
Ortega, Martin: Über Petersberg hinaus: Welche militärische Missionen für die EU?, in: Die Sicherheits- und Verteidigungspolitik der EU: die ersten fünf Jahre (1999–2004), hrsg. v. Nicole Gnesotto, Institut für Sicherheitsstudien der Europäischen Union, Paris 2004, S. 87ff.
Petritsch, Wolfgang, Karl Kaser u. Robert Pichler: Kosovo. Mythen, Daten, Fakten. 2. Aufl., Klagenfurt 1999.
Polanyi, Karl: The Great Transformation, Frankfurt/M. 1978.
Pollack, Kenneth M.: The Persian Puzzle. The Conflict between Iran and America, New York 2004.
Popper, Karl: Die offene Gesellschaft und ihre Feinde, 2 Bde., Tübingen 2003.
Prestowitz, Clyde: Rückzug! Rückzug!, in: DIE WELT, 17.4.2004.
Prestowitz, Clyde: Schurkenstaat. Wohin steuert Amerika?, Düsseldorf/Zürich 2004.
Ranke, Leopold von: Die großen Mächte, Frankfurt/M. 1995.
Rashid, Ahmed: Taliban, Militant Islam, Oil and Fundamentalism in Central Asia, New Haven/London 2000.
Rashid, Ahmed: Taliban. Afghanistans Gotteskrieger und der Dschihad. München 2001.
Rat der Europäischen Union: Tagung des Europäischen Rates. Schlußfolgerungen des Vorsitzes, Brüssel, 16./17. Dezember 2004, Rat der Europäischen Union 16238/04, S. 4–8.
Rieff, David: Schlachthaus. Bosnien und das Versagen des Westens, München 1995.
Rifkin, Jeremy: Der Europäische Traum. Die Vision einer leisen Supermacht, Frankfurt/M. 2004.
Roosevelt, Franklin Delano: Great Speeches, ed. by John Grafton, Mineola/NY 1999.
Sautter, Udo: Geschichte der Vereinigten Staaten von Amerika, Stuttgart 1994.
Schell, Jonathan: Die Politik des Friedens. Macht, Gewaltlosigkeit und die Interessen der Völker, München/Wien 2004.
Schlesinger Jr., Arthur M.: War and the American Presidency, New York 2004.
Schlesinger, Stephen B.: Act of Creation. The Foundation of the United Nations, Boulder 2003.

Schmitt, Carl: Der Leviathan, Köln-Lövenich 1982.
Scholem, Gershom: Tagebücher 1917–1923, Frankfurt/M. 2000.
Seitz, Konrad: China. Eine Weltmacht kehrt zurück, Berlin 2000.
Sifton, Elisabeth: Das Gelassenheits-Gebet, München/Wien 2001.
Soros, George: Der Globalisierungsreport. Weltwirtschaft auf dem Prüfstand, Berlin 2002.
Soros, George: Die offene Gesellschaft. Für eine Reform des globalen Kapitalismus, Berlin 2001.
Srebrenica – Ein Prozeß, hrsg. v. Julija Bogovea u. Caroline Fetscher, Frankfurt/M. 2002.
Stiglitz, Joseph E.: Die Roaring Nineties. Der entzauberte Boom, Berlin 2004.
Stiglitz, Joseph E.: Die Schatten der Globalisierung, Berlin 2002.
Talbott, Strobe, u. Nayan Chanda (Hrsg.): Das Zeitalter des Terrors. Amerika und die Welt nach dem 11. September, München/Berlin 2002.
Tocqueville, Alexis de: Über die Demokratie in Amerika, Erster Teil, Zürich 1987.
Todd, Emmanuel: Weltmacht USA. Ein Nachruf, München 2003.
Trotzki, Leo: Die Balkankriege 1912–13, Essen 1996.
Tse-tung, Mao: Worte des Vorsitzenden Mao Tse-tung, Peking 1967.
United Nations: Charter of the United Nations, New York o.J.
United Nations: Secretary-General Kofi Annan's address to the General Assembly in New York, 21 September 2004, Press Release SG/SM/9491 GA/10258.
Vereinte Nationen: Eine sicherere Welt: Unsere gemeinsame Verantwortung. Bericht der Hochrangigen Gruppe für Bedrohungen, Herausforderungen und Wandel, unter: http://un.org/Depts/german/gs_sonst/a-59-565.pdf.
Vereinte Nationen: Bericht des Generalsekretärs – In größerer Freiheit: Auf dem Weg zu Entwicklung, Sicherheit und Menschenrechten für alle, Vereinte Nationen, Generalversammlung A/59/2005, New York 21. März 2005.
Voll, Klaus: Fundamentalistische Tendenzen unter Hindus und Moslems in Indien, in: Fundamentalismus in der modernen Welt, hrsg. von Thomas Meyer, Frankfurt/M. 1989, S. 155 ff.
Wagner, Richard: Der leere Himmel. Reise in das Innere des Balkan, Berlin 2003.
Wallerstein, Immanuel: Absturz oder Sinkflug des Adlers? Der Niedergang der amerikanischen Macht, Hamburg 2004.
Waltz, Kenneth N.: Theory of International Politics, New York 1979.
Wehler, Hans Ulrich: Die türkische Frage, in: FAZ, 19.12.2003, S. 35.
Winthrop, John: A Model of Christian Charity, 1630, in: The Journal of John Winthrop 1630–1649, Cambridge/Mass. 1996, S. 8–10.
World Bank: Annual Report 2001, Africa, unter: http://www. Worldbank.org/annualreport/2001/africa.htm.
Žižek, Slavoj: Willkommen in der Wüste des Realen, Wien 2004.